



المعهد العالمي للفكر الإسلامي



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المؤتمر العلمي الدولي حول :
"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة
من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان - الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ / ١-٢ كانون أول / ديسمبر ٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه بديلا عن
النظام الرأسمالي في ضوء دروس الأزمات الاقتصادية العالمية

إعداد: أ.د. فؤاد حمدي بسيسو*

* دكتوراه في الاقتصاد الدولي من جامعة درهام (Durham) البريطانية سنة ١٩٨٢م، حاصل على شهادة الأستاذية في العلوم الاقتصادية،
.fhsbeseiso@gmail.com

عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه بديلا عن النظام الرأسمالي

في ضوء دروس الأزمات الاقتصادية العالمية

إعداد : أ. د. فؤاد حمدي بسيسو*

المقدمة- مدخل عام (هدف البحث ومنهجيته)

أولاً: مفهوم الأزمات واقتصادياتها:

- مفهوم الأزمات.
- اقتصاديات الأزمات المالية
- مراحل التقلبات الاقتصادية
- نظرية ماركس حول مستقبل الرأسمالية
- نظرية شومبيتر حول مستقبل الرأسمالية
- نظرية كيتز

ثانياً: النظام الرأسمالي والأزمة العالمية الراهنة

- النظام النقدي العالمي بين الماضي والمستقبل
- عوامل انتشار الأزمات عالمياً

ثالثاً: النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للتعامل مع الأزمات العالمية

- عالمية النظام المالي الإسلامي - الإطار المفاهيمي
- أخلاقيات ممارسة المهنة في القطاع المالي
- خصائص وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي

رابعاً: عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ودوره في النظام الدولي

- سلامة وصلابة الإطار المفاهيمي
- دوافع إصلاح النظام الاقتصادي الدولي
- التفوق العملي للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية
- تحديات لا بد من مواجهتها للتأهيل على المستوى المحلي والإقليمي تمهيداً للعالمية

* دكتوراه في الاقتصاد الدولي من جامعة درهام (Durham) البريطانية سنة ١٩٨٢م، حاصل على شهادة الأستاذية في العلوم الاقتصادية،
.fhsbeseiso@gmail.com

المقدمة- مدخل عام:

يعانى العالم بنظامه الاقتصادي والمالي والنقدي في أطره المفاهيمية (النظام الرأسمالي المستند للحرية شبه المطلقة لقوى السوق) و المؤسسة والقانونية والقواعد التي تم تشييدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أخطر وأعمق أزمة مالية واقتصادية معاصرة، بدأت بذورها في الإنبات في الولايات المتحدة الأمريكية منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ترعرعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ واستفحلت بتأثيراتها في جميع اقتصادات دول العالم بدءاً بقطاعها المالية، خاصة في الأسواق المالية والمصرفية، وأخذت في التغلغل في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وتم ذلك بدرجات مختلفة من حيث حدتها وعمق تأثيراتها بين مختلف قارات العالم من أوروبا ودول الاتحاد الروسي وأمريكا اللاتينية وآسيا والدول العربية والإسلامية وغيرها ، تجدر الإشارة إلى وجود علاقة واضحة بين حدوث الدورات التجارية في الاقتصاد الأمريكي وتأثيراتها على مختلف دول العالم بما في ذلك موجات الركود الاقتصادي التي تضرب الاقتصاد الأمريكي بصفة دورية وتنعكس على تطورات الاقتصاد العالمي الحقيقي.

ورغم ظهور بعض الآثار الإيجابية لبرامج الإنعاش التي اتبعت في الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من دول العالم فلا زالت الأزمة لم تصل إلى مرحلة التخلص من المسار الركودي، حيث وإن حدث بعض الانتعاش الذي سجلته مؤشرات النمو في الولايات المتحدة والعديد من دول العالم إلا أن مؤشرات الربع الثاني من العام الجاري (2010) أظهرت عدم انتظام منحى الانتعاش في الدول الكبرى مما دعى للتحذير من الوقوع في أزمة أخرى ، وتخيم على الاقتصاد الدولي موجة تشاؤمية مغلقة باعتراف العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والمصرفية بانتقال الأزمة التي بدأت في القطاع المالي إلى مرحلة الركود الاقتصادي (Economic Recession) والتي من غير المستبعد أن تقود الاقتصاد العالمي إلى مرحلة الكساد الاقتصادي (Economic Depression) الأعمق من الكساد العالمي العظيم الذي انطلق كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية لينتشر في كل دول العالم، وذلك خلال الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٤ . وحذر الأمين العام لمنظمة العمل الدولية مؤخرا من استمرارية انعكاسات الأزمة العالمية الراهنة على تفاقم مشكلة البطالة والتي لا يتوقع وصولها إلى مستوياتها التي سبقت الأزمة الراهنة قبل عام ٢٠١٥^١

وتفاوتت تأثيرات الأزمة العالمية على اقتصادات دول العالم بحسب درجة تشابكها مع العولمة الاقتصادية والمالية والتجارية ، ومدى صلابتها قاعدتها التنموية ، حيث لوحظ استئناف النمو ومنحنى الانتعاش لدى العديد من الدول ، خاصة لدى الدول متسارعة النمو كالصين والهند و فزويلا والبرازيل وإلى الحد الذي دفع العديد من المراقبين لتطورات الأزمة إلى الاعتقاد بأن الانتعاش الحقيقي في الاقتصاد الدولي مرهون بقوة الدفع المتحقق في النمو الاقتصادي للدول النامية .

وسجل التاريخ الاقتصادي والمالي والمصرفي لمختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية المختلفة حدوث العديد من الأزمات الدورية والتي اعتبرت أحيانا بأنها اقتصادية أو مالية أو مصرفية أو مزدوجة أو شاملة استناداً للأسباب التي انطلقت منها الأزمة وعمق تأثيراتها المالية والاقتصادية. ولم يسلم العالمين العربي والإسلامي من التعرض لهذه الأزمات، وذلك خلال القرن الماضي. تشكل هذه الحقائق دافعا رئيسيا لإجراء وقفة علمية وتطبيقية تسهم في تحديد المنابع

^١ يراجع الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية <http://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm>

المفاهيمية التي تقود إلى الأزمات الاقتصادية العالمية الدورية ، والمرتبطة بشكل خاص بالنظام الرأسمالي القائم على حرية السوق ، والمهيمن على الأنظمة الاقتصادية العالمية.

مع الأخذ في الاعتبار الإطار التقييمي والمفاهيمي للقطاع المالي الإسلامي وحصاد التجربة العملية لهذا القطاع على المستوى العالمي، ووعيا لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة على مستقبل النظام الرأسمالي الذي يشكل المنطلق المفاهيمي للنظام الاقتصادي الدولي والبنين المؤسسي لهذا النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولاستمرارية تعرض الاقتصاد الدولي للأزمات بشكل دوري منذ القرن الماضي ، واحتمال ثبوت عدم جدوى الالتزام الدولي بمفاهيم النظام الاقتصادي الرأسمالي، لذلك كله يثور السؤال الكبير المتعلق بجدوى عالمية النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي وقدرته على الحيلولة دون حدوث الأزمات العالمية، أو التصدي الفعال لمواجهتها، وإلى أي مدى يشكل هذا النظام بديلا للنظام الاقتصادي المنطلق من قاعدة الفكر والمذهب.

وينبثق عن هذا السؤال العام سؤالين هامين يتعلق الأول بالثقل الحالي للقطاع المالي الإسلامي ومستوى أدائه ضمن القطاع المالي الإسلامي و الدولي، بينما يرتبط السؤال الثاني بتحديد الشروط والعوامل التي يمكن أن تقود إلى بروز النظام المالي الإسلامي كأحد المكونات الهيكلية في النظام المالي الدولي الذي تمت صياغته وفق مفهوم العولمة المعاصرة. لذلك يأتي هذا البحث مستهدفا لإجابة على هذه الأسئلة من الناحيتين الإسلامي. والتطبيقية. ويعالج بشكل محدد مستقبل النظام الرأسمالي وعالمية النظام الاقتصادي الإسلامي.

يبدأ البحث بتحديد مفهوم النظام الرأسمالي في ظل العولمة الاقتصادية والمالية المعاصرة والأسس التي يقوم عليها حسب أقطاب الفكر الاقتصادي ، وتحديد دوره الرئيس في حدوث الأزمات الدولية وانتشارها على المستوى العالمي، ثم يتابع استعراضه التحليلي حول الأسس المفاهيمية والعملية المتعلقة بعالمية النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي والفرصة المتاحة لهذا النظام لكي يساهم في التأسيس لنظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على مجموعة الأسس والمبادئ التي تضمن تحقيق نظام اقتصادي عالمي أكثر استقرارا وعدالة وإنصافا وتحقيقا لأهداف التنمية الإنسانية في جميع دول العالم بما فيها الدول النامية والدول الأقل نموا- الفقيرة.

هدف البحث:

تاريخ الأزمات المالية ملازم للتطور الاقتصادي الدولي، ففي التاريخ المعاصر منذ القرن العشرين حدثت عدة أزمات مالية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مع خصائص اختلفت عن خصائص الأزمات المالية التي حدثت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وعن الأزمة التي حدثت في الثمانينات، وتلك التي حدثت في التسعينات، ثم في مطلع القرن الحالي وآخرها الأزمة الحالية التي بدأت مؤشراها من أزمة الرهن العقاري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت بسرعة عبر قارات العالم المختلفة.

وبالنسبة إلى الأزمات المالية المعاصرة، فقد تعرضت أسبانيا إلى أزمة مالية في سنة ١٩٧٧ وتعمقت خلال الفترة - ١٩٨٢-١٩٨٣ قبل أن تنتهي، وتاييلاند في سنة ١٩٨٣/١٩٨٤. ومنذ ١٩٩٤ شهد العالم سلسلة من الأزمات المالية في اقتصادات الدول الناشئة "الناهضة" وامتدت جغرافياً لتشمل أوروبا (روسيا و تركيا) و آسيا (إندونيسيا، كوريا،

ماليزيا، الفلبين وتاييلاند التي بدأت عوارض الأزمة فيها سنة ١٩٩٦ وتحققت في منتصف سنة ١٩٩٧) ثم أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل و أوروغواي والمكسيك)، ورغم اختلاف الأزمات في هذه الدول إلا أن هناك ملامح عامة مشتركة جمعت فيما بينها^٢.

ترتب على معاشنة عالمنا المعاصر للعديد من الأزمات الاقتصادية^٣ انطلاق مطالبات علمية وعلى جميع المستويات الرسمية والاقتصادية والعلمية الخاصة، وفي إطار مختلف القوى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بالحاجة الملحة لإعادة النظر في المفاهيم التي يقوم عليها النظام الرأسمالي والتفكير في ما أطلق عليه النظام الرأسمالي الاجتماعي بالإضافة إلى إعادة النظر في هيكله النظام الاقتصادي والمالي الدولي. مؤسسته التي انبثقت عن اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٥.

وبالنظر لما أفرزته الأزمة الجارية من مطالب ملحة لإعادة هيكلة جذرية للنظام الاقتصادي والمالي الدولي، وبالنظر لثبوت الانعكاسات الخطيرة لهذه الأزمات التي عصفت بالعديد من المؤسسات المالية والمصرفية بالإضافة لما أحدثته من تعريض اقتصادات دول الأزمة ومجتمعاتها لمخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية، فقد انبثقت الحاجة الملحة، خاصة أثناء سريان الأزمة العالمية الحالية إلى توليد رؤية اقتصادية مالية متكاملة تتصدى لبلورة مدى إسهام النظام الرأسمالي في تحقيق الأزمات والبحث في مستقبله والبدائل المتعلقة بإصلاحه أو استبداله.

ترتب على ذلك كله استهداف هذا البحث للتصدي لمعالجة تحليلية لواقع النظام الاقتصادي الرأسمالي ودوره في تحقيق الأزمات الاقتصادية العالمية من ناحية وتحديد الدور الذي يمكن أن يسهم فيه النظام الاقتصادي الإسلامي في التعامل مع الأزمات في جانبها الوقائي والعلاجي، وفق إطاره المفاهيمي والتطبيقي، وتحديد الفرصة المتاحة لهذا الاقتصاد الإسلامي في أن يصبح نظاما عالميا بديلا بشكل كلي أو جزئي للنظام الرأسمالي على المستوى العالمي.

منهجية البحث:

وللوفاء بمهمة إعداد هذا البحث فقد تم إتباع منهجية البحث العلمي التحليلي المستند لكل من الأسس الاقتصادية والمالية والنقدية العلمية وفق إطارها المفاهيمي الذي يتعلق باقتصاديات الأزمات وإدارتها، بالإضافة للمنهج التاريخي التحليلي الذي يستعرض بشكل متعمق العديد من الأزمات المالية المعاصرة وأسباب حدوثها وتحليل مظاهرها وانعكاساتها والسياسات والأدوات التي استخدمت في معالجتها وتقييم النجاحات التي تحققت، والإخفاقات التي حدثت أثناء التصدي لها، وتحديد مختلف المساهمات المؤسسية والقانونية على المستويات الرسمية والخاصة. وينبغي التنويه ضمن سياق المنهجية العلمية المتبعة إلى احتكام الباحث الحالي إلى تجربته الميدانية والأكاديمية في العمل الاقتصادي والمالي والمصرفي ومشاركته في عدد كبير من المؤتمرات والندوات المتعلقة بالموضوع خلال فترة امتدت لحوالي ثلاثين عاماً. وقد تكامل ذلك مع الجهود الرائدة التي بذلها كل من صندوق النقد العربي و اتحاد المصارف

² IMF, EYE OF the storm- New Style Crisis Prompt rethink about prevention and resolution measures, **finance & Development**, vol.39,No4.

³ نزار، سعد الدين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، عمان، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص١١٧.

العربية والقاعدة المعلوماتية المتوفرة لديهم، وحصاد العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدهما، مع غيرها من المؤتمرات وبمشاركة مباشرة من الباحث الحالي في العديد من أعمالها^٤.

كما احتكم هذا البحث في منهجية قاعدته البحثية إلى جانبين رئيسيين؛ يعالج الجانب الأول الإطار العلمي المفاهيمي للنظام الرأسمالي، متضمناً تحديد مفهوم الأزمات وعلاقته بعلم الاقتصاد في ضوء مختلف النظريات التي إنبعثت من فكر كل من آدم سميث و كارل ماركس وشومبيتر وكيتر والمفاهيم التي بني عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، بينما يتعلق الجانب الثاني بالإطار التطبيقي المتعلق بالأزمات، متضمناً تحديد دور النظام الرأسمالي السياسي والاقتصادي والنقدي في خلق المناخات المؤدية للأزمات ودورهم في معالجتها، ويختتم هذا البحث باستعراض مقومات عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومن ثم التصدي لتحديد أسس نفاذ هذا النظام في النطاق الاقتصادي والمؤسسي الدولي.

استند البحث في مصادره بشكل رئيسي على المصادر العلمية الرصينة حول علوم الاقتصاد، بما فيها التنمية الاقتصادية واقتصاديات الإدارة، وإدارة الأزمات والنقود والبنوك والعديد من الأبحاث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية، بالإضافة إلى متابعة كافة الأنشطة العلمية والعملية للمؤسسات المالية والنقدية الدولية، خاصة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولي، والاجتماعات الدولية للجان معالجة أوضاع الاقتصاد الدولي كلجنة العشرين. ومكنت مصادر الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات التي أفرزتها من معايشة تطورات الأزمة الحالية والإطلاع المكثف على العديد من مصادر البحث العلمي المتعلقة بالأزمات.

وبالنظر للتطورات الملحوظة والمتنامية للانتشار العالمي في ميدان النشاط المصرفي الإسلامي، والطرح المكثف لمبادئ الصيرفة الإسلامية ضمن إطار النظام المالي والاقتصادي الإسلامي، والمعاملات المحكومة بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ضمن سعي العالم العربي والإسلامي والدولي إلى البحث عن محصنات للقطاع المالي في مواجهة الأزمات، فقد أعطى هذا البحث اهتماماً تحليلياً وتطبيقياً مقصوداً لمدى مساهمة النظام المالي الإسلامي في تحصين القطاع المالي في مواجهة الأزمات، وتحديد مستقبل هذا النظام المالي الإسلامي وإمكانات تحوله إلى نظام عالمي^٥.

^٤ يذكر منها - المؤتمر السنوي لإتحاد المصارف العربية "الأستثمار في الإستقرار"، الذي عقد في بيروت خلال الفترة ١٣-١٤/١١/٢٠٠٨. و عدة ندوات عقدتها مؤسسة شومان في عمان خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ومركز دراسات الشرق الأوسط في عمان ٢٠٠٨ ومؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الذي عقد في بيروت ٢٠٠٩ وورشة العمل التي عقدها مركز كونراد أديناور في عمان مع الجامعة الأمريكية في بيروت ٢٠١٠. ^٥ ينبغي التنويه بأن هذا البحث استفاد بشكل رئيسي من العديد من التحليلات الواردة في الكتاب المرجعي (Reference Book) للباحث الحالي المتعلق بإدارة الأزمات، الذي نشره اتحاد المصارف العربية مؤخراً بعنوان "محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية - الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات" ٢٠١٠.

أولاً: مفهوم الأزمات واقتصادياتها:

• مفهوم الأزمات

برز في الفكر الاقتصادي مفهوم الأزمات حديثاً مع انطلاق نظرية الأزمة في منتصف الستينات من خلال دراسات جامعة هارفارد (Harvard Graduate Administration School of Business) حول مفهوم الأزمة وكيفية مواجهتها.

ويندرج علم إدارة الأزمات ضمن العلوم الإنسانية الحديثة نسبياً، ومعظم ما كتب حوله بدأ في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، وإن كان منطلقه إداري إلا أن له صلة بالعديد من العلوم، كعلم الاقتصاد والنفس، وعلم الاجتماع، والإدارة العامة وإدارة الأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أن علم إدارة الأزمات إن كان قد وضع الأسس للتنبؤ بالأزمات، إلا أن التعقيدات الملازمة لوقوع الأزمات تجعل من الصعوبة تحديد التوقيت المحدد لحدوثها ومدى عمقها وموقع حدوثها وتاريخ انتهائها، وخاصة لتأثر الأزمات بعوامل وطنية داخلية وعوامل تتعلق بالقطاع المالي أو بمؤسسة بذاتها وعوامل محيطية داخلية بالإضافة للعوامل الخارجية (أزمات البطالة، التضخم، الغذاء، الاستثمار، الديون الخارجية، أسواق المال، السيولة) ^٦. وتحدث الأزمة وليدة للبيئة التي تنطلق منها وتعتبر البيئة الاقتصادية من أكثر البيئات في تشكيل طبيعة الأزمات ^٧. يمكننا من خلال إحاطتنا بخصائص العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية وما كتب حولها تعريف الأزمة بأنها :

"حالة من اضطراب كبير في مسار النشاط ونموه على المستوى الاقتصادي الكلي أو الجزئي أو على نطاق المؤسسة الذي ينتقل من المستوى المستقر والمتوازن إلى تلك الحالة المضطربة نتيجة توفر مجموعة من العوامل الهيكلية الذاتية وعوامل في البيئة الداخلية والخارجية، تؤدي إلى تراجع ملحوظ في مستوى النمو ثم إلى انهيار في القدرة على تحقيق الأهداف المرسومة وتهديد المصالح وتحقيق خسائر في قيمة الأصول والثروة وبما ينعكس في النهاية في تهديد بقاء المؤسسة واستمراريتها" ^٨.

وتطرح الأزمة تحدياً له جانبيين، أحدهما يتمثل في الخطر الملازم لها ويرتبط الجانب الآخر بالفرصة التي تتيحها الأزمة، خاصة ما يتعلق بالفرصة المتاحة للنظام الاقتصادي الإسلامي لإنقاذ العالم الإسلامي والنظام العالمي من الأزمات المتعاقبة.

"والبراعة في ذلك تكمن في تصور إمكانية الأزمة وما تستبطن من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة" ^٩.

^٦. Thomas P. Fitch, **Dictionary of Banking Terms, BARRON'S BUSINESS GUIDE**, fourth edition, U.S, 2000.

^٧ الفاروقي، تحسين التاجي، القاموس ومصطلحات المصارف والمال والاستثمار، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، سلسلة القواميس (١).
^٨ سلام، المصدر نفسه وتحليلاته، وكذلك :

Mishkin, Frederick, **The Economics of Money, Banking and Financial Markets** (U.S: Pearson Addison Wesley, 2007) pp. 513-528.

^٩ سلام، ص ٢٥٠، نقلاً عن

Steven Fink, **Crisis Management : Planning for the Inevitable** (New York : American Management Association, 1987)

• اقتصاديات الأزمات المالية

برز في الفكر الاقتصادي المعاصر، منذ مطلع القرن التاسع عشر و القرن العشرين مروراً بمرحلة الكساد العالمي الذي ضرب العالم بدءاً بالاقتصاد الأمريكي و استمر ليشمل الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ العديد من النظريات الاقتصادية المتعلقة بالدورات الاقتصادية التي تشير إلى ما يلي :

مرور الاقتصاد بأربع مراحل أساسية خلال تطوره، وهي مرحلة "الانكماش - أو الركود Recession" ثم مرحلة "الكساد Depression" ثم مرحلة "الانتعاش Recovery" و أخيراً مرحلة "الرفاهية Welfare".
انطلاق محددات أسباب الأزمات من نفس النظريات التي يمر بها الاقتصاد في تطوره و التي تشمل فترتي الركود و الكساد الاقتصادي.

أشارت هذه النظريات إلى أسباب الأزمات و السياسات المقترحة لمعالجتها .

تعرضت هذه النظريات إلى مصير النظام الرأسمالي نتيجة الأزمات المتتابة التي يتعرض لها .ومن أبرز هذه النظريات التي نشير إليها نظرية ماركس التي قامت بتحليل تطور الرأسمالية و استغلال قادة النظام الرأسمالي على المستويين الخاص و العام للطبقة العاملة و تحقيق الأرباح الاستغلالية، وانتزاع إنتاجية مرتفعة مقابل أجور محدودة للطبقة العاملة، و متوقفاً نهاية الرأسمالية لتحل الاشتراكية محل النظام الرأسمالي^{١٠}.

كما جاءت نظرية "شومبيتر" لتحلل تطور النشاط الرأسمالي و التناقضات التي يمر بها لأسباب مختلفة عن تلك الأسباب التي رآها ماركس، و إن التقى في النهاية مع ماركس في حتمية نهاية الرأسمالية^{١١}، ليحل محلها نظام آخر لم يحدده، و تمثلت هذه الحالات في "الاقتصاد الموجه من قبل الدولة Managed capitalism" أو "الاشتراكية Socialism" أو نظام يجمع بين مزايا الرأسمالية و الاشتراكية^{١٢}.

ثم تأثرت نظرية كيتز بتعمق حدة الكساد الاقتصادي العالمي نتيجة الالتزام الوثني بنظرية "آدم سميث Adam Smith" (١٧٧٦) التي تضمنها كتابه "ثروة الأمم Wealth of Nations" و الداعية إلى عدم التدخل في حرية السوق و التي بدورها كفيلة بمعالجة الاختلالات في توازن السوق بطريقة تلقائية و أسماها اليد الخفية "Invisible Hand of Free Market".

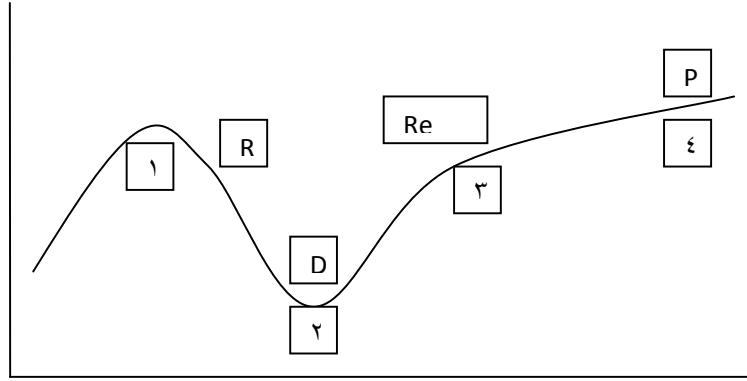
دعى كيتز الذي قام بدراسة متعمقة للسلوك البشري و لما حدث في فترة الكساد العالمي و نتيجة عدم التدخل فأسس لنظريته في العمالة والفائدة والنقود^{١٣}، التي دعت إلى تدخل الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي خلال فترات الركود الاقتصادي للحيولة دون تعمقه، خاصة من خلال السياسة المالية و سياسة التمويل بالعجز.

¹⁰ Marx,k,A, **contribution to the critique of political economy** (Chicago Kerr,1904)p.12

¹¹ Schumpeter, I., **Business Cycles** (New York: MC Graw-Hill,1939)Vol.1, p.p 207-209

^{١٢} الأمين، عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، (عمان: الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٢)، ص ٢٩٢-٢٩٤.

^{١٣} Kynes, J.M (1936) **The General Theory of Employment, Interest and Money**, Harcourt Brace and Co.Inc.



الشكل رقم (1)
مراحل التقلبات الاقتصادية

وباعتبار الاستثمار العنصر المحفز للنشاط الإنتاجي من السلع والخدمات ويلعب الدور الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد ركزت نظريات النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري المؤدي لزيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

بينما ركزت "نظرية التقلبات الاقتصادية – The Theory of Economic Fluctuations"، على التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل التي تصاحب النمو طويل الأجل الذي ركزت عليه نظرية النمو^{١٤}. وترجم عدة مؤشرات رئيسية وفرعية أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية، بما فيها الأزمات، تتمثل في التغير في الناتج القومي الإجمالي أو الصافي و التغير في الاستخدام و معدلات البطالة، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية تشمل التغير في قطاعات الاقتصاد الحقيقي الإنتاجية والخدمية والتغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي والتغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

مراحل التقلبات الاقتصادية

تم تشخيص أربعة مراحل للتقلبات الاقتصادية وفق ما سبقت الإشارة إليه، نشير فيما يلي إلى خصائصها الرئيسية (الشكل رقم 1) :

مرحلة الركود أو الانكماش Recession، يمثل الركود حالة عامة تشمل معظم فروع النشاط الاقتصادي و تنعكس في انخفاض الناتج القومي و الاستخدام و التجارة الخارجية، ولا تعكس حالة الركود التغيرات الموسمية أو المؤقتة في بعض القطاعات نتيجة تغيرات الطلب الكلي على منتجاتها .

مرحلة الكساد Depression

^{١٤} الأمين، عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.

لدى استمرار حالة الركود و انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ووصولها إلى أدنى مستوى "قاع الركود Bottom of Recessions" في ظل غياب تدخل الحكومة لإيقاف التدهور في النشاط الاقتصادي، يتم الوصول في هذه الحالة إلى مرحلة الكساد.

مرحلة الانتعاش Recovery

يبدأ الاقتصاد في هذه المرحلة في الانتعاش من خلال ارتفاع مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام وزيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك، وارتفاع مستويات الأسعار.

مرحلة الرفاهية

يصل الاقتصاد في هذه المرحلة إلى أعلى مستوى له من النمو بعد فترة انتعاش مستمرة و تنخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها وترتفع مستويات الأسعار إلى الأعلى.

وتجدر الملاحظة إلى عدم تساوي الفترات الزمنية لكل مرحلة، كما ليس شرطاً من الناحية العملية أن يمر الاقتصاد بجميع هذه المراحل من الناحية العملية، خاصة إذا ما رافقت مرحلة الانكماش تدخلات حكومية رشيدة لمعالجة الأزمة.

كما يلاحظ تراجع النشاط الاقتصادي في فترات الركود نتيجة وجود طاقة إنتاجية فائضة عن مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن متابعة النشاط الاستثماري الإنتاجي، ويلاحظ مواجهة السلع المعمرة لتقلبات حادة أكثر من التقلبات التي تشهدها السلع الاستهلاكية قصيرة الأجل كالسلع الغذائية والألبسة وبعض الخدمات بالمقارنة مع السلع الرأسمالية و المعمرة كالسيارات و الثلاجات .

ويتحكم في ظل النظام الرأسمالي عدد قليل من الشركات في إنتاج السلع الرأسمالية و المعمرة، في ظل هيكلية احتكار القلة، مما يدفعها للحصول على أرباح كبرى نتيجة القدرة على رفع الأسعار بما لا يتناسب مع انخفاض تكاليف الإنتاج.

كما لوحظ أن أكثر القطاعات المتأثرة بالانكماش الاقتصادي هو قطاع الإنشاءات، خاصة ما يتعلق بالإنشاءات السكنية، يلي ذلك الإنشاءات غير السكنية و الاستثمار في السلع الإنتاجية الأخرى^{١٥}.

نظرية ماركس

قامت نظرية ماركس على "فائض القيمة – The Theory of Surplus value" ويمثل الفرق بين ما ينتجه العامل (محددة بالوقت المبذول في إنتاج السلعة) وما يحصل عليه من أجر يتخذ "بمستوى الكفاف Subsistence Wage Level" وتستحوذ الطبقة الرأسمالية على هذا الفائض نظراً لامتلاكها وسائل الإنتاج.

واستمرار نشاط الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج مرهون بتحقيقها للأرباح من العمليات الإنتاجية، لذلك يعتبر ماركس أن الفرق بين ما ينفقه الرأسمالي من تكاليف الإنتاج و بين ما يحصل عليه من إيرادات "فائض القيمة أو "معدل الاستغلال Rate of Exploitation" هو الهدف المباشر من الإنتاج حسب ماركس^{١٦}.

^{١٥} سعد الدين، نزار، مبادئ الاقتصاد الكلي (عمان : الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٧٧.
^{١٦} الأمين، عبد الوهاب، ص ٢٨٦.

وتؤدي عملية تراجع الأرباح عن مستوى معين إلى تقليص الاستثمارات في مرحلة معينة مما يؤدي إلى حدوث الأزمة، وتسعى طبقة رجال الأعمال - حسب ماركس - إلى تعظيم أرباحها باستمرار عن طريق زيادة الأسعار و تقليص تكاليف الإنتاج بما فيها الأجور وإيصالها إلى مستوى الكفاف مما يؤدي إلى تعاسة الطبقة العاملة و بما يؤدي إلى حدوث الأزمة الاقتصادية و الكساد.

مستقبل الرأسمالية وفق نظرية ماركس:

يربط ماركس نهاية النظام الرأسمالي بالعوامل التالية :

١- ارتباط النشاط الرأسمالي بالسعي المستمر لتحقيق التقدم التكنولوجي و تخفيض العمال و تخفيض مستويات أجورها، و الاستغناء عن العمال و تعتبر استمرارية البطالة جزءاً ملازماً للنظام الرأسمالي.

٢- تتجه معدلات الأرباح إلى التراجع نتيجة التراكم الرأسمالي مما يؤدي في النهاية إلى تراجع نشاط التراكم الرأسمالي فالأزمات.

٣- لا تستطيع الطبقة العاملة التي يرتفع لديها مستوى الاستهلاك و الميل الحدي للاستهلاك مجاراة الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية نتيجة محدودية ارتفاع مستويات دخلها مما يؤدي إلى حدوث طاقة إنتاجية غير مستغلة في الاقتصاد الرأسمالي و من ثم حدوث الركود و الكساد الاقتصادي .

٤- لمواجهة المشاكل والتناقضات المختلفة التي تتعرض لها الطبقة الرأسمالية تلجأ إلى الدولة التي تسيطر عليها هذه الطبقة و تلجأ إلى تصريف المنتجات الفائضة عن السوق المحلي في الدول النامية وكذلك الحصول على المواد الأولية الرخيصة، شكلت هذه الحالة بداية ما يسمى مرحلة الاستعمار، أو الاستغلال الاقتصادي للدول النامية .

و الخلاصة تشير نظرية ماركس إلى ملازمة الأزمات لطبيعة النشاط الرأسمالي ، وقيام دوافع رئيسية لدى رجال الأعمال في ظل النظام الرأسمالي للسيطرة و التحكم في اقتصاديات الدول النامية.

نظرية شومبيتر حول مستقبل النظام الرأسمالي

يعزى شومبيتر حدوث الأزمات نتيجة قيادة مرحلة الانتعاش في النظام الرأسمالي إلى تزايد الإنتاج والمنافسة، ثم تراجع مستويات الأرباح نتيجة انخفاض الأسعار فانخفاض معدلات الاستثمارات، لذلك فإن الأزمات تحدث في رأي شومبيتر لاحقاً لفترات الانتعاش الكبرى ويميز شومبيتر بين ثلاث أنواع من الدورات الاقتصادية، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لذلك يعتبر شومبيتر أن النمو في الاقتصاد الرأسمالي هو نتاج للتقلبات الاقتصادية، بينما تشير النظرية الماركسية إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الأزمات.

وفي الإجابة على سؤال يتعلق ببقاء الرأسمالية فإن شومبيتر ينفي ذلك، ويلتقي في ذلك مع ماركس ولكن يرجع إختيار النظام الرأسمالي ليس إلى أسباب اقتصادية وإنما إلى عوامل نفسية واجتماعية وسياسية، قائلاً أن نجاح الرأسمالية في حد ذاته هو الذي سيؤدي إلى انهيارها¹⁷.

ويستند في رأيه ذلك بأن سيطرة الاحتكارات الكبرى على الصناعات الكبرى و على السوق تلغي فكرة الملكية الخاصة و حرية السوق .

¹⁷ Schumpeter, J, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, (New York : Harper, 1950) p.64

أساسيات النظام الرأسمالي

كما أشار شومبيتر إلى أن التطور الإنتاجي في ظل النظام الرأسمالي بما يستتبعه من قيام تنظيمات و نقابات معادية ووفق ثقافة مرتبطة بانتشار التعليم والثقافة وتأميم الهيكل التنظيمي للاقتصاد الرأسمالي بحكم اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية مما يؤدي إلى قضاء الرأسمالية ذاتها على جذورها ومقومات استمرارها، وتتخلى عن الحياة لنظام آخر. ورغم اعتبار شومبيتر أن الاشتراكية - كماركس - هي وريث النظام الرأسمالي إلا أنه لم يستبعد أشكالاً أخرى من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ولكنه لم يحددها¹⁸.

نظرية كيتز

مهدت مرحلة الكساد العالمي التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ و امتدت تأثيراتها حتى سنة ١٩٣٩ لظهور المدرسة الكيترية في نظرية الاقتصاد الكلي وبداية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للدول التي تعتمد اقتصادياتها على آلية السوق.

أدى حدوث الكساد العالمي إلى فشل النظرية الكلاسيكية القائمة أساساً على نظرية آدم سميث والتي اعتبرت ظاهرة البطالة مؤقتة، وأن آليات السوق الحرة كفيلة بمعالجتها بشكل تلقائي حيث استمرت البطالة في التراجع ووصل معدلها إلى ٢٥ بالمائة، واستمر انخفاض الإنتاج والدخل لعدة سنوات، وترتب على ذلك حدوث مشاكل اجتماعية سلبية تركت آثارها على المجتمعات الأوروبية والأمريكية وأندرت بانهايار النظام الرأسمالي¹⁹.

أحدثت نظرية كيتز ثورة فكرية انعكست آثارها على السياسات الاقتصادية التي تبناها العالم، بدءاً بالرئيس الأمريكي روزفيلت الذي تصدى لمعالجة الكساد فور انتخابه رئيساً للولايات المتحدة في عام ١٩٣٣. ولا زالت هذه النظرية تسيطر على مفاهيم السياسة المتعلقة بمعالجة الركود الاقتصادي عن طريق التدخل الحكومي المباشر من خلال السياسات المالية والنقدية للحيلولة دون تحول الركود إلى كساد.

خلاصة معالم النظرية الكيترية:

أطلق كيتز نظريته في كتابه بعنوان "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" الذي نشر في عام ١٩٣٦ وهاجم فيه النظرية الكلاسيكية. أبرز كيتز عبر نظريته أن اقتصاد السوق الحر يعاني من إختلالات تتحقق نتيجة عاملين أساسيين.

فأولاً يرتبط ذلك باحتمال وقوع الاقتصاد في فترات كساد متواصلة كما حدث في الثلاثينات من القرن العشرين.

وثانياً فإن حالة الاستخدام الكامل هي مؤقتة ولا تلبث أن تتلاشى نتيجة إنتقال الاقتصاد من مرحلة توازن إلى مرحلة أخرى من هذا التوازن، والتوازن يتحقق حتى في حالة عدم الاستخدام الكامل. و بالتالي فإن السمة الرئيسية لاقتصاد السوق الحر هي تعرضه للتقلبات المستمرة، وأن سبب البطالة يعود إلى عدم كفاية الإنفاق على السلع والخدمات لتحقيق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

¹⁸ Ibid, pp.56 - 57.

¹⁹ Keynes.JM, OP.cit

لذلك رأى كيتز أن معالجة البطالة لا تتم إلا بزيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الكلي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي عندما يكون الاقتصاد الكلي في حالة كساد وتوازن في الوقت نفسه.

ترتب على هذا التحليل دعوته لسرعة تحرك الحكومات بالتدخل لدى وقوع الركود في الكساد، وإنقاذ العمال من المآسي المترتبة على استمرارية بطالتهم انتظاراً ليلد الخفية لآدم سميث في السوق الحر التي لم تحدد لها زمن. وبنيت منطلقات نظرية كيتز على أسس نظرية العرض الكلي و الطلب الكلي التي اختلفت بشكل جذري عن النظرية الكلاسيكية^{٢٠}.

والخلاصة فقد تبلورت رؤية كيتز في نظريته التي تعتبر الطلب الكلي هو المحفز للنشاط الاقتصادي، ويتشكل الطلب الكلي من الإنفاق على الاستهلاك و الطلب على الاستثمارات ، ويعتبر الطلب على الاستهلاك مستقراً في المدى القصير لتعود المجتمعات على أنماط استهلاكية يخضع تغيرها للمدى الطويل، بينما يتراجع الإنفاق الاستثماري بشكل سريع لدى عبور الاقتصاد إلى مرحلة الانكماش، نتيجة إجماع المستثمرين عن المزيد من الإنفاق الاستثماري الذي تحدده - حسب كيتز - توقعات الحصول على أرباح أو ما أسماه الكفاية الحدية لرأس المال و التي تنعدم لصالح نظرة تشاؤمية لدى المستثمرين في فترات الركود، ومن ثم فعلى الحكومات تعويض هذا النقص في الإنفاق الاستثماري الخاص بزيادة الإنفاق الاستثماري العام لإنقاذ الاقتصاد من الانزلاق من حالة الركود إلى حالة الكساد الاقتصادي العميق^{٢١}.

ثانياً: النظام الرأسمالي والأزمة العالمية الراهنة:

نستعرض فيما يلي مختلف الطروحات والرؤى التي تجيب على هذه الأسئلة من أجل إمتلاك الرؤية العلمية والعملية التي تم بموجبها تحديد وتوزيع العناصر الرئيسية المشكلة للمناخات والبيئات المولدة للأزمات وأسس معالجتها .
السؤال الأول: هل الخلل في النظام الرأسمالي بذاته وإفرازاته المتعلقة بالنظام المالي والاقتصادي والاجتماعي ؟ أم في تطبيق هذا النظام الذي يوغل في التركيز على آليات السوق الحر لمعالجتها، ولا يعطي الاهتمام الذي تستحقه إفرازات السوق الحر المتعلقة بالدورة التجارية وحدوث الركود من ناحية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية ثانية وهو ما أطلق عليه بعض الخبراء عنوان "الرأسمالية الاجتماعية" ؟

شهد العالم لأول مرة أزمة مالية عالمية رأسمالية حادة نشأت من قلب النظام الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية) ومن مركزها المالي (وول ستريت) وامتدت لتشمل كل دول العالم، وتتراوح تأثيراتها الاقتصادية حسب مدى العلاقة مع الاقتصاد الأمريكي، لذلك كان التأثير الأكبر على دول الإتحاد الأوروبي والصين وبعض الدول العربية الخليجية.

^{٢٠} للاحاطة بالتحليلات التي تبلورت في نظرية كيتز أنظر المصدر نفسه و المصدرين التاليين:

- Paolo Mauro and Yishay Yafeh, **Financial Crises of the Future, IMF, Finance & Development**, December 2007, Volume 44, Number 4

- سعد الدين، نزار، مصدر سبق ذكره (الصفحات ٢٢١ - ٢٦١)

^{٢١} موقع IMF الإلكتروني : IMF, A Factsheet , April 2008 : www.imf.org

بدأ العالم يشهد أزمات متكررة، فنكاد لا نخرج من أزمة حتى نقع في أزمة أخرى، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر (الأزمة الرأسمالية الكبرى عام ١٩٢٩ - أزمة ١٩٧١ والتي تجلت بإنهاء العمل باتفاقية بريتون وودز لعام ١٩٤٥ - الأزمة في اليابان عام ١٩٩٠ - الأزمة المكسيكية والإنخفاض الكبير في قيمة عملتها (البيزو) عام ١٩٩٤ - أزمة دول جنوب شرق آسيا بما فيها روسيا عام ١٩٩٧ - أزمة شركات التكنولوجيا وإفلاس شركة انرون وود كوم عام ٢٠٠٠ - أزمة سقوط شركات كبرى في عام ٢٠٠٥ - الإعصار المالي أو تسونامي - الأزمة المالية عام ٢٠٠٨... الخ^{٢٢}.

ولكن ما يميز الأزمة الراهنة حدتها وشدتها وتوسعها أفقياً. وهذا ما دفع الدول السبع الصناعية ومجموعة العشرين للتنادي وعقد العديد من القمم المالية لمواجهة هذه الأزمة وتداعياتها لمحاولة وضع حد لها .

واستنتجت العديد من التحليلات للأزمة وأسبابها وجود حالة من التناقضات في النظام الرأسمالي ذاته، ويكمن السبب الرئيسي لذلك في المشكلة العضوية التي تتجلى بألية النظام الاقتصادي الأمريكي الذي ابتعد عن الاقتصاد الحقيقي واعتمد على الاقتصاد المالي، أي الورقي (المشتق من الاقتصاد الأساسي الإنتاجي) ومن ثم الاعتماد على التعامل مع هذه المشتقات كأصول حقيقية أي مع (مشتق المشتقات) مثل شركات المساهمين بين البنوك والزبائن.

إضافة إلى ترسيخ منهج الأصولية الرأسمالية القائمة على التهميش الاجتماعي ضمن الدولة وبين دول العالم أيضاً. "وأصبح الاقتصاد المالي الأمريكي يسيطر على الاقتصاد الحقيقي ويساهم بأكثر من ٦٠% من معدل النمو الاقتصادي، وفي بريطانيا بأكثر من ٥٠%، إذ تحولت الرأسمالية من قائدة للإنتاج الصناعي إلى قائدة للمخاطر المالية عن طريق المضاربات الكبيرة وحولت العالم إلى (كازينو قمار)"^{٢٣}.

وبالتالي ظهرت فئة من المغامرين والمقامرين سيطروا على الرأسمالية مستغلة الشركات والمنشآت والبورصات من خلال (الدمج والضم والابتلاع) . كما تغيرت نوعية قيادة الرأسمالية ليسيتر (البيروقراطيون - المديرون - الموظفون)، وهؤلاء لا يملكون أسهماً بل يديرونها ولا يتحملون أي مخاطر، بل يتقاضون رواتب ومكافآت عالية. وبذلك سيطرت البيروقراطية الكسولة وتحولت إلى (دراكولا مصاصة للدماء) وبدأت الاقتصاديات تتراجع وخاصة مع فساد المديرين. أي بتعبير آخر أن السوق العالمية في ظل ما يدعى العولمة أصبحت ملكاً لحفنة من البشر.

ويستشهد على ذلك من خلال الأرقام التالية، حيث يوجد ٥ شركات عملاقة تسيطر على ٥٠% من الأسواق العالمية في صناعة الفضاء والإلكترونيات والطائرات والفولاذ - توجد ٥ شركات تسيطر على ٧٠% من السلع الاستهلاكية - توجد ٥ شركات تسيطر على ٤٠% من النفط والعقول الإلكترونية - توجد ٢٠٠ شركة تمثل ٣،٢٨% من إجمالي مبيعات العالم، لذلك لم تكن أزمة الرهن العقاري إلا بمثابة (الشعرة التي قصمت ظهر البعير)، وتمثل رأس جبل الجليد ومن هنا نتفهم تراجع منظر الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين. الكاتب الأمريكي من اصل ياباني (فرانسيس فوكوياما) الذي كتب كتابه المشهور (نهاية التاريخ) وأكد فيه أن الرأسمالية هي النظام الخالد للبشرية مستنداً على ذلك بسقوط المنظومة الاشتراكية بقيادة الإتحاد السوفياتي السابق في العقد الأخير من القرن

^{٢٢} أحمد سلمان، حيان، اقتصاديات، الثورة، دمشق، ١٥/١٠/٢٠٠٨.
^{٢٣} المصدر نفسه.

الماضي، لكنه تراجع مؤخراً عن رأيه سابق الإشارة إليه عندما كتب مقالاً في مجلة النيوزويك بعد إهيار - وول ستريت - يؤكد فيه (إهيار أمريكا كمؤسس) ويقول: (لن تنعم أمريكا بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم، وأن أمريكا لم تعد تسيطر على صياغة الاقتصاد العالمي).

إذ أن إهيار المنظومة الاشتراكية السوفيتية السابقة لا يعني على الإطلاق صحة النقيض بل العكس قد تكون ساعدت في تأجيل تفاقم التناقضات الرأسمالية وتداعياتها. والمستقبل مفتوح على كل الاحتمالات وفي مقدمتها أسس جديدة لنظام اقتصادي ومالي عالمي جديد^{٢٤}.

السؤال الثاني: هل هناك خلل هيكلي في الأسس التي يقوم عليها النظام المالي الدولي وأطره المؤسسية والقانونية، وهل يكمن الحل في إحداث مؤسسات وأطر قانونية جديدة أم إصلاح هذه المؤسسات، علماً بأن دعوات الإصلاح انطلقت منذ فترة زمنية طويلة، وما هو دور هذه المؤسسات في إطلاق مؤشرات الإنذار المبكر للأزمة المالية الدولية الحالية؟

• النظام النقدي العالمي بين الماضي والمستقبل

قال أمير قطر في كلمته أمام المؤتمر الدولي الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٨، بأن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية هو تجاهل الدول المتطورة لمتطلبات الدول النامية وخاصة عدم التزامهم بمقررات مؤتمر مونتيري في المكسيك عام ٢٠٠٢ بتقديم مساعدات للدول النامية والمتفق عليه في قمة الألفية ولم يلتزموا بها، كما أن الرئيس الفرنسي ساركوزي أكد كبر حجم الأزمة وبأنه من العيب قيادة العالم في الوقت الحالي بأدوات القرن الماضي، أي بتعبير آخر إن إدارة النظام المالي العالمي لا يمكن من خلال (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وهذا يعني حسب بعض المفكرين فشل الليبرالية الاقتصادية ومؤسسات النظام الدولي^{٢٥}.

"وبرأينا إن هاتين المؤسستين (صندوق النقد والبنك الدولي) تحولتا إلى مؤسستين أمريكيتين من خلال فرض شروطها عليهما اعتماداً على قوتها التصويتية، وبالعودة إلى صندوق النقد الدولي الذي كان ترجمة حرفية للمشروع الأمريكي الذي قدمه (هاري وايت) إلى الرئيس الأمريكي في عام ١٩٤١، وتضمن وضع قواعد صارمة على الأسواق المالية والبورصات العالمية وتبادل العملات، وبعد أن وافقت أغلب دول العالم على اعتماد هذا الصندوق وحدد سعر الأونصة من الذهب بمبلغ ٣٥ دولار، ودعي هذا النظام (نظام بريتون وودز) الذي دخل حيز التنفيذ في مطلع عام ١٩٤٦، وبدأت أمريكا تطبع بعد ذلك دولاراتها من دون قيد أو شرط حتى أصبحت الكتلة الدولارية في الأسواق العالمية أكبر من طاقة أمريكا الإنتاجية وما تملكه من ذهب، وكذلك احتياجات الأسواق العالمية لهذه العملة"^{٢٦}.

ترتب على ذلك مشكلات تتعلق بإبدال الدولار بالذهب، مما اضطر الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إلغاء العمل بما يدعى (الدولار الذهبي) في ١٥/٨/١٩٧١، أي عدم قدرة أي دولة على إبدال ما تملكه من دولارات أمريكية بما يعادلها من ذهب في البنوك الأمريكية، وشكلت هذه الخطوة مخالفة لاتفاقية بريتون وودز، ولم يعد الدولار مرتبطاً

^{٢٤} المصدر نفسه.

^{٢٥} حيان، أحمد سليمان، النظام النقدي الدولي بين الماضي والمستقبل، اقتصاديات، الثورة، ٢٠٠٨، ٣/١٢.

^{٢٦} المصدر نفسه.

بالذهب. وبدأ عصر جديد أطلق عليه إسم (مابعد بريتون وودز) تم فيه تعويم العملات وبالتالي لم تجد الدول النامية من هذا الصندوق - حسب رأي بعض المفكرين - إلا المآسي من خلال تطبيق نصائحه وفتاويه وما سببه من ويلات اقتصادية واجتماعية وأحياناً سياسية عليها، أما شقيقه التوأم (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) الذي يعتبره الكثير من الاقتصاديين أنه مسؤول إلى حد كبير عن الأزمة الغذائية العالمية لعام ٢٠٠٧، وزيادة التبعية الغذائية وغيرها للدول المتقدمة. وقد جرت العادة بأن يكون رئيس صندوق النقد الدولي من إحدى الدول الأوروبية، ولكن بشرط موافقة أمريكا عليه، أما رئاسة البنك الدولي فهي حصراً على الولايات المتحدة الأمريكية، وبالعودة إلى تاريخ رئاسة هذا البنك نرى أن أكثر من تولى على إدارته هم من (القادة العسكريين الأمريكيين) من (روبرت ماكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي وإلى (بول وولفتند) مصمم ومخطط احتلال العراق الذي خرج بفضيحة من هذا البنك. ونتيجة لأعمال هذا البنك بدأت بعض الدول تعلن رفضها لخططه، فها هي دول أمريكا الجنوبية تعلن تشكيل بنك (ماركا سور) بين ٧ دول انسحب قسم منها من البنك الدولي .

مع الإشارة إلى أن المخزون النقدي لهذه الدول كان ١٥٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وارتفع إلى ٣٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وقد وقع على هذا الصندوق كل من فتروبيلا - الأرجنتين - بوليفيا - الأكوادور - باراغواي - الأوروغواي - البرازيل، ومن حيث الجوهر يختلف هذا البنك عن البنك الدولي من حيث أن لكل دولة صوتاً واحداً فقط لتحقيق العدالة بين أعضائه^{٢٧}.

السؤال الثالث: هل المشتقات المالية "الهندسة المالية" والبطاقات الائتمانية تمثل إحدى الأسباب الرئيسية للأزمات الحالية، والتي يعتقد بأن قيمة التعاملات المتعلقة بها بلغت أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الدولي الذي بلغت قيمته ٦٠،٦٨٩،٨١٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي واتبع نظام الهامش وتسنييد الديون وبيع العقود المالية مما ساهم في التعامل مع أصول وهمية لا تستند إلى أصول وإمكانات حقيقية، كما كانت على حساب التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

ويعتقد البعض بأن المشكلة تكمن في عدم الحكمة في التعامل مع هذا التطور المالي الهام الذي استهدف تنويع أدوات الاستثمار المالي والتحوط للأخطار الملازمة لتطورات أسعار الصرف وأسعار الفوائد وأسعار المنتجات السلعية والأصول المالية، وهو ما أطلق عليه "مخاطر السوق"؟

• عوامل انتشار الأزمات عالمياً

اجتمعت المحددات النظرية المتعلقة بأسس العلاقات الاقتصادية الدولية مع الشواهد التطبيقية لنؤكد على العناصر التالية المحددة لمدى انتشار الأزمات المالية من الدول الكبرى، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول والمناطق الأخرى، رغم تفاوت درجة التأثير والتي ترتبط بهذه العناصر^{٢٨}:

- درجة الانفتاح الاقتصادي، فالدول المعتمدة على التصدير تتأثر مباشرة بتراجع الطلب في الدول المستوردة، ويشير إلى ذلك تراجع أسعار البترول ومشتقاته والعقارات مما يسهم في خلق ضغوط انكماشية.

^{٢٧} المصدر نفسه.

^{٢٨} الموقع الإلكتروني لصحيفة الراية القطرية <http://www.rava.com>، تقرير المرصد الاقتصادي في الجامعة الأردنية (٢-٢).

- درجة النشاط المالي الدولي، وترتبط بمدى قيام البنوك والشركات والصناديق الاستثمارية في الدول النامية بالمشاركة في الأسواق الدولية، خاصة الأمريكية وكلما اتسعت درجة النشاط الدولي كلما تعرضت لخسائر أكبر لدى وقوع الأزمات في المناطق المستثمر فيها.
- درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية، يؤدي الاعتماد الكبير من قبل الدول النامية على مساعدات الدول المتقدمة إلى تعرضها لمعاناة أكبر لدى معاناة الدول المتقدمة لأزمة مالية تضغط في اتجاه تقليص المساعدات الخارجية.
- حجم المديونية : تسهم أزمات السيولة في الدول المتقدمة في تقليص فرص الدول النامية ببيع الديون وإعادة الجدولة للدين العام وتعرضها إلى تراجع النشاط التنموي لديها.
- سياسات الصرف الأجنبي : تتأثر الدول التي تتبنى سياسة تثبيت سعر عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية ، خاصة سياسة الربط بالدولار. ففي عوامة الأسواق المالية وحرية تدفقات رؤوس الأموال دولياً يمكن أن تفقد الدولة سيطرتها على سياستها المالية والتقديدية.
- درجة التنوع الاقتصادي، تتسع دائرة الخطر الذي يتعرض له الدول التي تتبع سياسة تركيز الاستثمارات جغرافياً أو قطاعياً، والمثل المرتبط بالأزمة المالية الأمريكية هو الأكثر وضوحاً في هذا المجال، خاصة لدى الاعتماد على الاستثمار وفي مجالات مركزة يعرض الدول إلى ضغوط انكماشية أكبر.
- العوامل النفسية: يتفاوت أثر الأزمات وانتشارها الدولي حسب التوقعات، ويمكن أن تعمق التوقعات السلبية الثقة والنظام الاقتصادي. بمجمله وتهدد استقراره.
- العوامل الأخرى: وتشتمل على هيكليات الأسواق المتعلقة بالاحتكار وضعف المنافسة وسياسات التدخل الخاطئة، وتتفاقم المشكلة الاقتصادية والمالية بشكل أكبر لدى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية ومالية هيكلية ، كالبطالة والتضخم وإرتفاع المديونية^{٢٩}.
- تشير التحليلات المتعلقة بتشخيص أسباب الأزمة والتحليلات المتعلقة بالفكر الاقتصادي الدولي سابق الإشارة إليها إلى عنصرين رئيسيين ،يتعلق الأول بجذور المشكلة المرتبطة بالنظام الرأسمالي ومركزاته التي زرعت من بذور فاسده قامت على الحرية المطلقة للسوق وتم تدعيمها بالليبرالية الجديدة (ليبرالية ريجان-تاتشر) التي أكدت على أهمية الالتزام بالحرية المطلقة لقوى السوق . وترتب على هذه البذور الفاسده انطلاق مدارس فكرية جديدة تطالب بإعتماد نظام الرأسمالية الإجتماعية التي تقوم على مبدأ التدخل لتصحيح الاختلالات التي تطلقها من وقت إلى آخر قوى السوق الحر . وعلى رأس هذه المدارس المدرسة الألمانية التي تطالب بإخضاع النشاط الاقتصادي لأهداف النمو والتنمية والتحكم في اتجاهات قوى السوق بدلا من العكس^{٣٠}.

^{٢٩} المصدر نفسه.

Challenges to Economic Crisis Management in the Arab World

^{٣٠} تراجع الورقة التي قدمها الباحث الحالي بعنوان :

إلى الندوة الهامة التي نظمها مركز كونراد أديناور (عمان) مع الجامعة الأمريكية في بيروت وعقدت في مقر الجامعة في بيروت بتاريخ 19 حزيران /يونيو ٢٠١٠ حول الإنعكاسات الدولية والعربية للأزمة الاقتصادية العالمية - هل تعكس فشل السوق أم فشل الدول؟ :

Konrad AdenauerStiftung and AUB , International and Arab Perspectives On the Recent Economic Crisis Market Or State Failure? At the American University of Beirut , Beirut June 19,2010

^{٣١} التقت تحليلاتنا مع تحليلات عبد الحميد الغزالي في تشخيص أسباب الأزمة من خلال دراسته القيمة المنشورة على موقع الجزيرة الإلكتروني -الاقتصاد والأعمال والتي طرحت السؤال التالي : الاقتصاد الإسلامي ..هل هو المخرج؟ يراجع موقع الجزيرة الإلكتروني التالي:

- وفيما يتعلق بفروع المشكلة المسببة للأزمة اشارت تحليلاتنا بالإضافة إلى العديد من الدراسات³¹ إلى العوامل التالية التي ولدت مجموعة المخرجات التي أدت إلى اطلاق الأزمة العالمية الراهنة .
- عدم الالتزام ، بل المتعمد، بهذه المتطلبات من قبل البنوك، وبخاصة بنوك الاستثمار، ومن الإهمال غير المسؤول بل عدم الاكتراث الذي يكاد يكون متعمدا طوال السنوات السبع الماضية، بحجة "حرية" العمل المصرفي أو عدم التنظيم "ديريجيولشن" من قبل الاحتياطي الفيدرالي، أي: البنك المركزي الأمريكي والبنوك المركزية الأوروبية، في القيام بواجبها الإشرافية والرقابية والتفتيشية، لدرجة أن غالبية العمل المصرفي أي أكثر من (75%) كان يتم "خارج الميزانية"، أي بعيدا عن أية رقابة، إعمالا للبرالية الجديدة، وتوافق "واشنطن".
 - فجريا وراء أقصى ربح وأسرعه أفرطت المؤسسات النقدية وبخاصة بنوك الاستثمار في تقديم كم ضخمة للغاية من القروض للأفراد في مجال الرهن العقاري بالذات دونما دراسات استعلامية تذكر عنهم ودون اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال مما أدى إلى تعثر الكثير من المقترضين عن السداد في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات ومن ثم غرق المواطنون في الديون وانتزعت البيوت منهم مما أدى إلى زيادة العرض فمزيد من انخفاض في أسعار العقارات وعليه أصبح العديد من المؤسسات المالية على مشارف الإفلاس.
 - ضعف الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي خاصة بنوك الاستثمار والتي لم تتقيد بالقواعد المصرفية رغم علم السلطات بهذه الحقيقة³².
 - اشتداد المضاربات أي: المقامرات المحمومة في "وول ستريت" وأسواق المال في أوروبا وبقية دول العالم والتي تصاعدت بلا ضابط ولا رابط ولا منطق مما أدى على تقلص الثقة في السوق وبالتالي في الاقتصاد.
 - انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة لمقابلة جشع البنوك الاستثمارية وتلبية فهمها لتحقيق أقصى الأرباح من خلال الاستثمار المالي الورقي دونما ارتباط يذكر بالاقتصاد العيني. هذه الأدوات المالية هي المشتقات: المستقبلات والخيارات والتحوطات ضد تغيير سعر الفائدة (الربا) أي المتاجرة في المخاطر. فقامت البنوك باستخدام هذه الأدوات ببيع القروض العقارية وغيرها من القروض المشكوك فيها في شكل أوراق مالية وباشتقاق أوراق مالية أخرى من هذه الأوراق وهكذا العدد من المرات من خلال عملية "توريق" أو "تسديد" لديون عقارية رديئة أصلا: ومن ثم بيع مالا يملك، وبيع الدين بالدين من خلال فائدة ربوية و"غرر"، أي: جهالة كبيرة.
 - عدم توازن النمو في القطاع المالي مع متطلبات النمو الاقتصادي والإستثماري وفق ماتوضح في أزمة جنوب شرقي آسيا ، مما أدى إلى تمويلات غير منضبطة للمشاريع وبدون قدرة على تقييم المخاطر وعدم تطبيق معايير صارمة لتقييم المخاطر المرتبطة بمنح الإئتمان في الداخل والإقتراض من الخارج³³ .

³² Hirschey, M. Economics for Managers,(U.S, Thompson South Western,2006).pp.382.

³³ المصدر نفسه.

- فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات والمزايا الخيالية التي تتقاضاها وتمتع بها (مثال على ذلك مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذر" والتي بلغت ٤٨٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٧ وعملية "مادوك" في النصب الاستثماري والتي بلغت ٥٠ مليار دولار). أدت هذه العوامل إلى تورم اقتصادي خادع ومخادع ولد "فقاعة" مالية هائلة انفجرت في بنوك الاستثمار والرهن العقاري وامتد صداها في صورة زلزال مالي في أسواق الأوراق المالية على مستوى العالم وسقط مبدأ "الدولة الحارسة"، غير المتدخلة وتدخلت الحكومات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال التأميم أو المساندة المالية المباشرة. ووصل النظام المصرفي الأميركي في النهاية إلى درجة من فقدان "الثقة" أدت إلى حالة "تجمد ائتماني" فلا يوجد أي إقراض أو اقتراض بين البنوك، ولا يوجد أي إقراض لقطاع الأعمال أو المستهلكين، ومن ثم، توجد حالة شلل يكاد يكون كاملا في التيارات النقدية "المحركة" للتيارات الحقيقية، أي للنشاط الاقتصادي العيني خاصة، إذا أضفنا على ذلك الإحجام شبه الكامل من المستهلك الأميركي عن الإنفاق خوفا من المستقبل، واحتياطا للطوارئ. انعكس ذلك كله في ارتفاع مستويات البطالة وتعثر الجهود الرامية إلى تحقيق النمو المستدام من خلال جرعات التحفيز الاقتصادي المعتمدة.

وهنا كانت بداية الانهيار الكبير، ليس في أسواق المال فحسب، وإنما أيضا في أساسيات الاقتصاديات، أي الاقتصادات العينية. ولقد ظهر ذلك بوضوح شديد في صناعة مفصلية، وهي صناعة السيارات الأميركية والإنجليزية واليابانية والألمانية والإيطالية والفرنسية. ووصل مثلا عدد العاطلين في الاقتصاد الأميركي، منذ انفجار الأزمة وحتى الآن ما يقرب من خمسة مليون عاطل، وفي الاقتصاد الصيني نحو ثلاثين مليون عاطل.

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق إلى الرؤية الأمريكية المتعلقة بدروس الأزمة العالمية بعد عامين على انطلاقها، فضمن كلمة له أمام مؤسسة بيترسون للاقتصاد الدولي بمناسبة مرور عامين على الأزمة المالية الدولية أوضح السيد Lael Brainard وكيل وزارة الخزانة للعلاقات الدولية بأن تعزيز القطاع المالي وعدم اعتماده على الحكومات في مواجهة الأزمات يستلزم رفع مستوى رؤوس أموال البنوك لجعلها قادرة مستقبلا على امتصاص صدمات الأزمات، وعدم الإعتماد على دعم الحكومات، وتجري متابعة هذا الأمر من خلال منتدى الاستقرار المالي ولجنة بازل، كما طالب بإخضاع كافة أنشطة القطاع المصرفي والمالي في الظل (Shadow Banking Sector) - وهي غير الخاضعة حاليا للتنظيم والرقابة - طالب بإخضاعها للرقابة والتنظيم حيث تضم هذه المؤسسات غير المنظمة العديد من الأنشطة المؤثرة على القطاع المصرفي والمالي الرسمي³⁴. وفي ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي يفترض أولا منع الأنشطة المالية التي تقوم على الاستثمار في المشتقات المالية والمستقبليات وعدم السماح بخلق قطاعات في الظل بعيدا عن التنظيم والرقابة الرسمية.

³⁴ Lael Brainard, Under Secretary of the Treasury for International Affairs, Two Years after the Crisis: The Global Economic Agenda. Prepared remarks delivered within a speech at the event "Two Years after the Crisis: The Global Economic Agenda" Peterson Institute for International Economics, July 26, 2010 .

ثالثاً: النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للتعامل مع الأزمات العالمية

مع الأخذ في الاعتبار الإطار التقييمي والمفاهيمي للقطاع المالي الإسلامي وحصاد التجربة العملية لهذا القطاع على المستوى الأقليمي والعالمي، ووعياً لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة على مستقبل النظام الرأسمالي الذي يشكل المنطلق المفاهيمي للنظام الاقتصادي الدولي والبنين المؤسسي لهذا النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولاستمرارية تعرض الاقتصاد الدولي للأزمات بشكل دوري منذ القرن الماضي، واحتمال ثبوت عدم جدوى الالتزام الدولي بمفاهيم النظام الاقتصادي الرأسمالي.

لذلك كله يثور السؤال الكبير المتعلق بجدوى عالمية النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي وقدرته على الحيلولة دون حدوث الأزمات العالمية، أو التصدي الفعال لمواجهتها لدى حدوثها، وينبثق عن هذا السؤال العام سؤالين هاميين يتعلق الأول بالثقل الحالي للقطاع المالي الإسلامي ومدى تأهيله ومستوى أدائه ضمن القطاع المالي الدولي، بينما يرتبط السؤال الثاني بتحديد الشروط والعوامل التي يمكن أن تقود إلى بروز النظام المالي الإسلامي كأحد المكونات الهيكلية في النظام المالي الدولي الذي تمت صياغته وفق مفهوم العولمة المعاصرة. لذلك يستهدف هذا القسم من البحث الإجابة على هذه الأسئلة من الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية.

يستعرض هذا القسم الأسس المفاهيمية والعملية المتعلقة بعالمية النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي، والفرصة المتاحة لهذا النظام الإسلامي لكي يساهم في التأسيس لنظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مجموعة الأسس والمبادئ التي تضمن تحقيق نظام اقتصادي عالمي أكثر استقراراً وعدالة وإنصافاً وتحقيقاً لأهداف التنمية الإنسانية في جميع دول العالم بما فيها الدول النامية والدول الأقل نمواً - الفقيرة.

- عالمية النظام المالي الإسلامي - الإطار المفاهيمي
- أخلاقيات ممارسة المهنة في القطاع المالي

هناك العديد من المعايير التي صدرت عن مؤسسات القطاع المالي والمتمثلة في البنوك والشركات المالية والأسواق المالية والمؤسسات المالية الدولية وتتعلق بأخلاقيات المهن المالية، سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بوظيفة محددة بذاتها كوظيفة مدقق الحسابات، وتعرض بعض المعايير لمختلف القواعد والأسس الحاكم لأخلاقيات المهنة حسب مختلف مستويات المسؤولية، بدءاً بمجلس الإدارة ومروراً بالإدارة التنفيذية^{٣٥}، كما صدرت العديد من الأبحاث والكتيبات المتعلقة بهذه المسألة. وهنا نود أن نستشهد على سبيل المثال بإحدى المؤلفات التي تعرضت إلى أخلاقيات التعامل في الأسواق المالية، وقبل الإسترسال في عرض ذلك نود التأكيد على الحاجة الملحة لكل مؤسسة مالية في تبني مجموعة من المعايير السلوكية المناسبة وأخلاقيات المهنة لديها والمرتبطة بطبيعة رسالتها ورؤيتها والأهداف التي تسعى المؤسسة المالية لتحقيقها والسعي الجاد لتطبيقها .

^{٣٥} العلمي، مهدي، "أخلاقيات العمل الاقتصادي والمالي"، سلسلة أبحاث نشرت على صفحات مجلة المستقبل الاقتصادي التي صدرت عن مركز المستقبل الاقتصادي للإستشارات والدراسات الإستراتيجية، خاصة الأعداد الرابع والخامس من المجلد الأول (كانون أول ٢٠٠٣ و كانون ثاني ٢٠٠٤) والعدد السابع (نيسان/أيار ٢٠٠٤) عمان -الأردن.

نشير فيما يلي إلى بعض المعالجات المتعلقة بأخلاقيات التعامل في الأسواق المالية حيث تم استعراضها في إحدى الكتب وفق ما ورد في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي³⁶.

قام باحثان باستعراض بعض المبادئ والمعايير التي تحكم أخلاقيات العمل في الأسواق المالية، وتضمن الكتاب دليل للمستثمرين والمشاركين في أعمال السوق حول المبادئ الأخلاقية التي يلتزم بها في ممارسة النشاط المالي في السوق. وتم تحديد المجالات التي يمكن أن تخلق حالة من التعارض مع أخلاقيات ممارسة النشاط. كما تم التأكيد على أن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يصب في مصلحة جميع المؤسسات المالية العاملة وكذلك الأفراد. ورغم احتمال حدوث تعارضات حادة في عملية مقايضة المبادئ الأخلاقية بالدخل المتحقق في المدى القصير، إلا أن هذه التعارضات تختفي في المدى الطويل بما يتلاءم مع السمعة المالية والثقة المطلوبة.

وتم الإستشهاد ببعض الأمثلة المتعلقة بحدوث حالات تضارب مع أخلاقيات ممارسة النشاط المالي، فيما يتعلق بحماية المستثمر والمضاربة والحاسبة، كما تم تحديد مختلف الأدوار التي يقوم بها المدراء المستقلون والمدققون وأجهزة الرقابة المالية المركزية. وينصح المؤلفان بضرورة الاجابة على بعض الأسئلة قبل اتخاذ القرارات حيث يساعد التمهّل وعدم التسرع في إتخاذ القرارات في تجنب المخالفات المرتكبة. واستحوذت قضية تضارب المصالح بين المؤسسات المالية وعملائها والناجمة عن إستغلال هذه الشركات لعملائها على اهتمام خاص وأطلقت دعوة لتجنب الإضرار بالذنين ليسو أطرافاً في العمليات المتخذة أو هؤلاء الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم.

وهناك عدة رسائل موجهة حول التمسك بأخلاقيات المهنة أولها موجهة إلى الهيئات الرقابية ودعوة لعدم حصر إهتمامها بمصالح الجهات التي تراقبها والتركيز على مصلحة المجتمع والمواطنين. وأن أنظمة الحوافز لدى المؤسسات المالية ينبغي أن ترتبط بالالتزام بالمبادئ الأخلاقية، والحذر في منح الامتيازات للموظفين والتي يمكن أن تؤدي لممارسات تقود إلى خلق تضارب في المصالح وضعف الإلتزامات الأخلاقية. وينبغي تجنب إحلال التعليمات الرقابية محل التعليمات والمعايير الأخلاقية. وتنطلق رسالة الكتاب الأساسية من أن نجاح عملية الإلتزام الذاتي بالمبادئ والمعايير الأخلاقية في ممارسة النشاط المالي بجميع جوانبه تساهم في تقليص الحاجة إلى العديد من الأنظمة والتعليمات الصادرة.

الأخلاقيات و أسواق المال

تعتبر الممارسات الأخلاقية في أسواق رأس المال من العوامل الأساسية التي تضمن نمواً مستقراً و تتجنب من خلال عدم اللجوء إلى الممارسات غير المشروعة حدوث صراع في المصالح ينعكس في الإضرار بمصالح المتعاملين في السوق و استغلال الوستاء للمعلومات المتوفرة لديهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة بطريقة غير مشروعة Conflict of Interest leading to un ethical behavior، وفي الوقت الذي تلعب فيه الإلتزامات الذاتية بأخلاقيات النشاط الاستثماري في السوق المالي دوراً هاماً، خاصة في المدى الطويل، فإن للسلطات الرقابية دور هام في وضع قواعد العمل المالي المتناسب مع المبادئ الأخلاقية، و تعتبر أسواق المال مكاناً تتصارع فيه عدة مصالح.

³⁶ Long tail.Avinash D.Persand and Tohn Plender, "Ethick and Finance – Finding Moral, Compass in Business Today, **In Finance & Development**, IMF, Vol. 44, No.3, Sep.2007 – Book Reviews.

يجدر التركيز على أن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية هي مهمة لكل من الأفراد و المؤسسات رغم ما توحى به من تعارض بين الالتزام الأخلاقي و تحقيق الدخل المالي في المدى القصير، إلا أن ذلك يميل إلى الاختفاء في المدى الطويل وفق ما سبقت الإشارة إليه.

و يتضمن المفهوم الأخلاقي لسلوك المتعاملين في حقل الخدمات المالية و أسواق رأس المال عدم إحداث أضرار تصيب غير المتعاملين في الصفقات والأنشطة المتحققة من ناحية، و كذلك تجنب الإضرار بأولئك الذين لا تتوفر لديهم الإمكانية للدفاع عن أنفسهم.

وفيما يتعلق بوضعي السياسات من الجهات الرقابية و الإشرافية على السوق المالي فإن عليهم مراعاة الاعتبارات التالية :

- على هذه الجهات الالتزام أولاً بالمعايير الأخلاقية و المحافظة عليها و السعي لخدمة المصالح العامة و تجنب التركيز على المصالح الذاتية لنفسها.

- على هذه الجهات الرقابية التأكد من توفر الحوافز لدى المؤسسات المالية المتلازمة و المشجعة على الالتزام بالمعايير الأخلاقية في ممارسة النشاط المالي، و ينطبق هذا الوضع على العاملين في الشركات المالية. وتحدث الانهيارات في الالتزام بالقيم الأخلاقية لدى توفير حوافز للموظفين تسهم في خلق حالة من تعارض المصالح و ينطبق ذلك على مجالس الإدارة و كبار المسؤولين و على بعض الحالات التي أدت إلى استغلال الموظفين لعملائهم.

- يجب تجنب حالة من التركيز على التعليمات الرقابية التي قد تحل محل السلوك الأخلاقي، واللاعبيين في السوق المالي عادة يشكون من عبء كثافة التعليمات الرقابية و المتعلقة بمعايير السلوك الأخلاقي في العمل المالي، و لكن لوحظ بأن العديد من التعليمات المتعلقة بذلك صدرت بعد حدوث تجاوزات عديدة، لذلك و من هنا فإن على هؤلاء اللاعبين في الأسواق المالية التأكد من أن التزامهم الذاتي بالسلوك الأخلاقي يسهم في عدم تحفيز الهيئات الرقابية لإصدار المزيد من التعليمات^{٣٧}

• خصائص وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي

- يعتقد العديد من المفكرين الاقتصاديين والماليين بأن النظام المصرفي الإسلامي والمشتق من النظام الاقتصادي في الإسلام قد أرسى قواعد متينة للنشاط الاقتصادي العالمي وهو القدوة للنظام المالي العالمي ، باعتباره رسالة الاسلام رسالة عالمية، تجنبه الأزمات الكبرى، إستناداً لمجموعة من المفاهيم والأسس والمعايير التي يتناولها هذا البحث، خاصة ما يتعلق بما يلي:

- الأسس الأخلاقية المرتبطة بالعمق الإسلامية و مبادئ المعاملات في الإسلام، و هذا المبدأ يشكل حصانة لدى الالتزام به في مواجهة نزعات الجشع و الإحتكار و الهرولة إلى جمع الأرباح الهائلة، وهو ما أهتمت به الإدارة المالية

^{٣٧} Ibid.

كما يستفاد من الدراسات التي تجريها الدوائر المختصة لدى صندوق النقد الدولي خاصة دائرة الأسواق النقدية والمالية، وبعضها صدر عن Daniel Hardy, Chief Division, IMF Monetary and Capital Markets Department

للمؤسسات المالية الأمريكية التي تابعت ولازالت عمليات إنفيارها، وفق ما ورد على لسان وزير المالية الألماني والرئيس الروسي والعديد من الاقتصاديين التي نقلت أجهزة الإعلام المرئي والمسموع آرائهم باعتبار ذلك المسبب الرئيسي للأزمة العالمية التي أفقدت الولايات المتحدة قدرتها على قيادة النظام المالي الدولي، وإحتكارها لعملة الإحتياطي النقدي الدولي (الدولار الأمريكي).

- نظرة الإسلام إلى النقود باعتبارها وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، الإبتجار في النقود لا بها، وأن إمتلاك النقود لا يبيح إستثمارها بإقراضها والحصول على مردود "الفائدة" لمجرد إمتلاك وإقراض النقود، وتشتت عملية إستثمار النقود إلتزامها بعنصر العمل لكي تحقق المردود أو الدخل، و وفق مجموعة من الأشكال التي عرفت في الفكر والتطبيق لمنهج الاقتصاد الإسلامي في المعاملات، وهي المراجعة والمضاربة والمشاركة والمزارعة والمصانعة والإجارة..... إلخ. يترتب على ذلك تحريم مبدأ الفائدة على النقود و القروض الإنتاجية والإستهلاكية تحريماً تم التشديد عليه في القرآن الكريم و السنة النبوية بإعتبارهما المصدر الأساسي للتشريع الاسلامي.

- يتكون الاقتصاد الإسلامي المعاصر من شقين: حقيقي ومالي، ويتمثل الشق الحقيقي من الاقتصاد العيني، أي القطاعات الإنتاجية -السلعية والخدمية- من زراعة وتعددين وصناعة وتشبيد وبناء وصحة وتعليم ونقل وتخزين وغيرها. ويتشكل الشق المالي من النظام المصرفي، الذي يشمل البنك المركزي والمؤسسات النقدية، أي البنوك وشركات التأمين وسوق المال. وتتكون البنوك بدورها من بنوك تجارية وبنوك متخصصة "إستثمارية" بالأساس، وأي خلل في أحد الشقين ينتقل بالضرورة إلى خلل مماثل في الشق الآخر. وينتهي الأمر، إذا لم تعالج هذه الإحتلالات بصورة جادة وشاملة، إلى دخول الاقتصاد في حالة "ركود" حاد، تزداد حدة مع الزمن. ولعل هذا ما حدث ويحدث الآن للاقتصاد العالمي^{٣٨}.

- بجانب هذه الإجراءات، بل قبلها، يؤكد البديل الإسلامي على ضرورة معالجة جذور الأزمة ومسبباتها الرئيسية بالبعد، تدريجياً، عن "الفائدة"، أي "الربا"، باستبدال نظام "المشاركة في الربح والخسارة" بنظام "المدائنة بفائدة"، والإستثمار الحقيقي في الاقتصاد العيني بالإستثمار المالي الورقي في الاقتصاد الرمزي، مما يعالج المضاربات، أي المقامرات، في التعامل، ويوقف البيوع الضارة، كبيع الدين بالدين، وبيع الإنسان لما لا يملك، ويجارب عملياً كل صور الفساد والإفساد في النشاط الاقتصادي، فيعيد للنقود طبيعتها "كأداة" لتسهيل التبادل الاقتصادي، وليست "سلعة" يُتاجر فيها.

والتحويل الإسلامي جزء من الاقتصاد الإسلامي، فكراً ونظاماً وتعد الاعتبارات القيمية أو الأخلاقية متغيراً داخلياً أساسياً في آلية النظام.

^{٣٨} بحث يتعلق بالسؤال : الاقتصاد الإسلامي..هل هو المخرج؟ يراجع موقع الجزيرة الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID={545F10/2009.٢٦.AE1E-5A6C-451B-81B0-F39E8B56BFA9}>

بل تعتبر "القيم" الإسلامية المحرك الرئيس لفاعليته فهو اقتصاد "محمل" بالقيم، وليس بالقطع "محررا" منها، فهو اقتصاد يستند في تحليله على الإنسان الأخلاقي واليد المتوضئة واقعيا، وليس على "الرجل الاقتصادي" واليد الخفية نظريا كما في النظام الرأسمالي، أو "الترس الاجتماعي" واليد الباطشة أيديولوجيا كما في النظام الاشتراكي.

وضع الإسلام قواعد وقائية لعدم حدوث الأزمات كما وضع حلول علاجية لإدارة الأزمات وقائياً "الاعتماد والإمتثال لإتباع منهج الله دون إفراط ولا تفريط في المعاملات المالية"، عدم استعمال الربا وأخذ الرشوة والمضاربات المالية الفاسدة والمقامرات وكل ما يؤدي لأكل أموال الناس بالباطل. و كبرية الربا هي حقا وراء كل الشرور الاقتصادية التي تعاني منها البشرية ولذلك لعلمه الأزلي بمن خلق وهو اللطيف الخبير وأعلن رسوله صلى الله عليه وسلم حربا على مقترفيها حتى تطهر المجتمعات البشرية بالابتعاد عنها^{٣٩}. يقول سبحانه وتعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ (البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩).

- وعليه، يقوم الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أخلاقية واضحة، أو "شفرة أخلاقية" أضاعتها الأنظمة الوضعية منذ زمن بعيد، كما يؤكد بعض الكتاب الغربيين، تهدف إلى الاهتمام الأكبر "بالناس". ومن ثم جاء الإسلام ومنهجه في الاقتصاد والتنمية والتمويل حربا جادة ومستمرة وناجحة على كل صور الظلم الاقتصادي، أي الاستغلال والمستغلين من خلال تحريم صريح وقاطع: للربا والغرر (الجهالة في التعامل)، والاحتكار والاكنتاز، والإسراف والتقتير، والتطفيف والبخس، والغش والتدليس، والرشوة والمحسوبية، إلى آخر كل صور أكل أموال الناس بالباطل، أي كل صور الممارسات الخاطئة في النشاط الاقتصادي إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا.

- يقوم البنك الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي الحديث كوسيط مالي يرتبط مباشرة بالاقتصاد الحقيقي العيني، وذلك وفقا لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار الحقيقي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ما لا يتنافى مع الأحكام الشرعية. وعلى ذلك، يحل نظام "المشاركة في الربح والخسارة"، وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامي محل نظام "المداينة بفائدة"، وتبرز أهمية الودائع الاستثمارية، كما يتعاضم شأن محفظة الأوراق المالية الإسلامية، سواء لغرض السيولة أو الاستثمار، وبالتالي تظهر الطبيعة الإنمائية لكل أنشطة البنك.

- جاءت الأزمة المالية العالمية والتي انعكست على الاقتصاد الحقيقي بركود حاد ومن ثم أزمة اقتصادية عالمية لتدفع المفكرين وبعض متخذي القرار في كثير من دول العالم وبالذات الدول الغربية إلى التفكير في الأخذ ولو جزئيا بالبديل الإسلامي في التمويل. ولقد ظهر هذا واضحا ومتزايدا في المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا والفاتيكان^{٤٠}.

^{٣٩} بسيسو، فؤاد حمدي، القطاع المالي الفلسطيني بين التنمية النازفة والتنمية الخلافة، اطار مفاهيمي تطبيقي، بحث قدم الى مؤتمر الجامعة الإسلامية حول تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، ١٣-١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٦، غزة - فلسطين.

^{٤٠} الخلايقة محمد، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق رأس المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨/١/٨.

رابعاً: عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ودوره في النظام الدولي

• سلامة وصلابة الإطار المفاهيمي:

- تشير الأسس المفاهيمية التي تقوم عليها هذه الرؤية إلى انطلاقها من مفاهيم أخلاقية ومعايير كفلتها الشريعة الإسلامية الغراء والتي إذا ما تم الالتزام بها فإنها كفيلة بتحسين القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد الوطني والدولي بشكل عام من التعرض للأزمات، وإذا ما تعرضت للأزمات فإنها توفر القاعدة الفعالة للانطلاق في معالجة فعالة للأزمات. وذلك لدى استذكار العوامل الهيكلية المستقرة في البناء القائم للنظام الاقتصادي والمالي والمصرفي الدولي، وفق ما سبقت الإشارة إليه، وما تم تحليله في العديد من فصول دليل إدارة الأزمات الذي أعده الباحث الحالي^{٤١} و المتعلقة بأسباب الأزمات، مع مراعاة الأسس التالية التي تنطلق منها الرؤية الإسلامية التالية في هذا المجال :

- النظام الاقتصادي المصرفي الإسلامي هو جزء من العقيدة الإسلامية، حيث الإسلام هو دين الحياة، عبادة وتعاملاً وسلوكاً، والعقيدة تقوم على توحيد الله تبارك وتعالى والإيمان بوحديته وكونه المالك المطلق للكون ورازق المخلوقات ﴿ولله ملك السموات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير﴾ (المائدة : ١٧).

ويكتسب النشاط الاقتصادي في الإسلام طابعاً تعديلاً ينفذ واجبات الخالق في وظيفة الاستخلاف وعمارة الأرض، والدنيا هي عقيدة المسلم ومزرعة الآخرة، والمسلم مطالب باستخراج حقوق الله في كل مال نام استخلفه الله فيه.

- اضطراب الأسواق المالية يعود إلى التلاعب في قواعد التعامل المالي وأخلاقياته، وهيمنة المضاربات الوهيمية والممارسات غير المشروعة في معاملاتها. لذلك يعتقد البعض بأن "التمويل الإسلامي" أو "التمويل الأخلاقي" هو البديل لأسباب جرى توضيحها.

- وصل مفكر فرنسي (غير مسلم) إلى أن سبب الخلل الرئيسي في النظام المصرفي الدولي مرتبط بنظام سعر الفائدة ودعي إلى إلغائه^{٤٢}.

الأسس التي وضعها الإسلام لتحقيق الأمن والاستقرار وتجنب الأزمات :

- تدبير أمر السعي على الرزق بالطرق الحلال وليس بالاعتماد على اغتصاب حق الغير.
- قيام العلاقات بين الجماعات والشعوب على المودة والرحمة وليس القطيعة والكراهية والعدوان. قال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ (المائدة : ٢).
- وقال تعالى ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾ (الحجرات: ١٣).

^{٤١} فؤاد حمدي بيسو ، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات)، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٠ .

^{٤٢} تراجع أبحاث و منشورات البنك الإسلامي للتنمية/ المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب حدة/ المملكة العربية السعودية.

- تطبيق الزكاة بشكل معالجة أساسية للفقر فلم يسجل فقراً في المجتمعات الإسلامية الأولى لأن الزكاة كانت تجمع ولم يلجأ إليها أحد كما حدث في عصر النبي "صلى الله عليه وسلم" وعهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

- "الإسلام والتعامل مع الأزمات، لا يعني ذلك عدم حدوث أزمات وكوارث في ظل النظام الإسلامي، ولكنه يشكل إطاراً يحول دون وقوعها لدى الالتزام الكامل بأوامر الله وسنة نبيه ووضع الأسس لمعالجة الأزمات لدى وقوعها، ولكن ذلك مرهون وفق التصور الإسلامي بالإيمان والتقوى والحكم الرشيد والحكمة في إدارة الناس لشؤونهم والقيادات لمسؤولياتهم المجتمعية والمالية والاقتصادية.

- أي أن الإسلام ليس هو الحل السحري بدون التزام بالمعايير والضوابط التي وضعت كمرتكزات، للنظام الاقتصادي والمالي والنقدي والمعاملات والأنشطة المتعلقة بها. وهلاك الأمم يبدأ بتكليف غير المتخصصين وغير المؤهلين المناصب التي لا يستطيعون القيام بها.

- يعتقد العديد من المفكرين الاقتصاديين والماليين بأن النظام المصرفي الإسلامي والمشتق من النظام الاقتصادي في الإسلام قد أرسى قواعد متينة للنشاط الاقتصادي العالمي وهو القدوة للنظام المالي العالمي^{٤٣} باعتبار رسالة الإسلام رسالة عالمية، تجنبه الأزمات الكبرى، استناداً لمجموعة من المفاهيم والأسس والمعايير التي تنطلق مما يلي :

▪ **الأسس الأخلاقية المرتبطة بالعبقيدة الإسلامية** و مبادئ المعاملات في الإسلام ، وما تستلزمه من إعتبار أن المال مال الله، وإن كان من حق الإنسان أن يمتلكه فإنه مستخلف عليه من الله سبحانه و تعالى، ينبغي أن يخضع النشاط المرتبط به سواء كان تجارياً أو استثمارياً لقواعد الشريعة الإسلامية، و مستهدفاً رضى الله في سلوكه.

▪ وهذا المبدأ يشكل حصانة لدى الالتزام به في مواجهة نزعات الجشع والاحتكار و الهرولة إلى جمع الأرباح الهائلة، وهو ما اهتمت به الإدارة المالية للمؤسسات المالية الأمريكية- وفق ما سبقت الإشارة إليه- حول ما ورد على لسان وزير المالية الألماني والرئيس الروسي والعديد من الاقتصاديين التي نقلت أجهزة الإعلام المرئي والمسموع آرائهم باعتبار ذلك المسبب الرئيسي للأزمة العالمية التي أفقدت الولايات المتحدة قدرتها على قيادة النظام المالي الدولي.

▪ نظرة الإسلام إلى النقود باعتبارها وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، الإبتجار في النقود لا بها، وأن امتلاك النقود لا يبيح استثمارها بإقراضها والحصول على مردود "الفائدة" لجرد امتلاك و إقراض النقود، وتشتت عملية استثمار النقود التمامها بعنصر العمل لكي تحقق المردود أو الدخل، ووفق مجموعة من الأشكال التي عرفت في الفكر والتطبيق لمنهج الاقتصاد الإسلامي في المعاملات، وهي المراجعة والمضاربة والمشاركة والمزارعة والمصانعة والإجارة..... الخ

▪ تكثف الحديث مؤخراً حول الدعوة إلى الرأسمالية الاجتماعية وبرزت مدرسة ألمانية تدعو إلى التحكم بقوى السوق وتوجيهها لخدمة أهداف النمو المستدام، بدلا من ترك مصير النمو الاقتصادي لرياح وعواصف قوى السوق

^{٤٣} منتدى التمويل الإسلامي، اسطنبول ١٤/١٠/٢٠٠٨ .

الحر ، ويتضمن ذلك تحقيق التوازن بين أسس الحرية الاقتصادية وتدخّل الدولة بل ومبادرتها في تصميم الأهداف ومراقبة أداء السوق حولها. وهذه الدعوة تقترب كثيرا من المفاهيم التي تضمنها النظام الاقتصادي في الإسلام^{٤٤} .
تحتل المؤشرات والتطورات التالية أهمية خاصة في تحديد ذلك :

- نمو حجم النشاط: حيث وصل عدد البنوك والمؤسسات النقدية الإسلامية الآن نحو (٥٠٠) بنك ومؤسسة، منتشرة في أرجاء العالم تعمل من خلال شبكة فروع لا يقل عددها عن (٥٠٠٠) فرع وتتعامل مع مئات الملايين من العملاء ووصل حجم عملياتها إلى نحو (١,٥) تريليون دولار وشملت عملياتها كافة الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية ، تم كل هذا الانجاز في نحو ثلث قرن.

- الاعتراف بجدوى التمويل الإسلامي: اعترافا بجدوى البنوك الإسلامية وحشية أن تتسرب ودائع البنوك الربوية إليها سارعت الكثير من هذه البنوك في الدول النامية المتقدمة إلى إنشاء فروع لها للمعاملات الإسلامية أو "نوافذ" للتعامل الإسلامي، بل إن بعضها أنشأ بنوكا إسلامية كاملة مستقلة عنها كسيبي بنك وتشيس في البحرين وهناك ما لا يقل عن ٤٠ بنكا إسلاميا ومؤسسة نقدية إسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. كما أن هناك بنوكا إسلامية وفرعا ونوافذ للمعاملات الإسلامية في المملكة المتحدة والدايمارك وألمانيا والنمسا وفرنسا وليس هذا بالقطع إيمانا عقديا بالفكرة وإنما استغلالا لجدواها المصرفية والاقتصادية.

- شهادة المنظمات الدولية المختصة: إذ صدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير دراسات معمقة حول المصرفية الإسلامية، تشيد بهذه التجربة وتنصح الدول النامية منها الإسلامية بالأخذ بها لأنها تمثل الأداة التمويلية الفاعلة للمشروعات الإنمائية التي تحتاج إليها هذه الدول لتحقيق تنمية جادة ومستدامة. وهذا يرجع بالأساس إلى حقيقة أن هذه المؤسسات النقدية لا تقوم على الاستثمار المالي، وإنما على الاستثمار الحقيقي طويل الأجل في الاقتصاد العيني.

• دوافع إصلاح النظام الاقتصادي الدولي

ينبغي أولا التأكيد على توفر القناعة الدولية العامة على ضرورة إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي، وفي بحث قدمه الباحث الحالي لمؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العاشر. خلاص البحث إلى النتائج التالية:
"أظهرت تحليلات البحث عدم مواءمة هيكليات وأداء مؤسسات النظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي إلى الأهداف التي تضمنتها وثائق إنشائها واتسمت هيكليتها بعدم مواءمتها لتطلعات الدول النامية بشكل عام والدول الفقيرة بشكل خاص.

وفشلت منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المالية والنقدية والتجارية في إقامة نظام يتسم بالعدالة والكفاءة بدليل استئراء مشاكل الفقر والبطالة على الرغم من عقود التنمية لدى الأمم المتحدة وإستراتيجيات التنمية الدولية. واختتم البحث بتحديد الأسس والمعايير التالية ينبغي أن تشكل منطلقات عملية لإحلال النظام المالي والاقتصادي الحالي بخلق نظام جديد فعال يتمتع بحاكمية رشيدة وعدالة التمثيل للدول النامية والفقيرة ويحرر من الهيمنة الأمريكية

^{٤٤} قامت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعقد ندوة في دمشق حول الرأسمالية الإجتماعية بحضور عدد من الاقتصاديين ، أنظر الصفحة الإلكترونية التالية : http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=8707&Itemid=26 :

الكارثية . ويتم بنائه وفق إطار مؤسسي جديد ينبثق عنه برنامج للعمل والأولويات والسياسات المنسجمة مع أهداف النظام المالي والدولي الجديد".

"بلورة أسس جديدة لقاعدة النظام النقدي الدولي تأخذ في الاعتبار تجنب الاعتماد المفرط على الدولار والاتجاه صوب اعتماد سلة من العملات القوية بحسب قوة الاقتصادات التي تنتمي إليها هذه العملات. كما اقترح إعادة قراءة مشروع كينز الذي سبق تقديمه حول تأسيس نظام دولي للمدفوعات والمقاصة من خلال إنشاء عملة دولية جديدة، وتأمين تسهيلات تمويلية تعاونية بين البنوك المركزية لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها بعض الدول في موازين مدفوعاتها ، والعمل على تطوير مشروعه وتحديثه بما يتوافق والاحتياجات الفعلية للنظام المقترح"^{٤٥}.

والسؤال المعلق يرتبط بقدرة الرؤية التي أرست معالم النظام الاقتصادي والمالي والمصرفي الإسلامي على نجاحها كنموذج بديل للنظام القائم على الأسس الرأسمالية، أي عالمية النظام المالي والمصرفي الإسلامي. رغم الانتشار المتسارع للنشاط المالي الإسلامي في النطاق العالمي وفق ما سبق بيانه، والنجاحات التي حققها وقوة الأسس العقائدية التي يستند إليها، إلا أن التحليل الموضوعي يقود إلى التأكيد على مجموعة من العوامل والحقائق والمحددات المرتبطة بالفرصة المتاحة لنفذ النظام الاقتصادي الإسلامي في الاقتصاد الدولي وأطره المؤسسية.

• التفوق العملي للبنوك الإسلامية على البنوك التقليدية

- أظهرت دراسة حديثة مقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تفوق أداء البنوك الإسلامية ولنمو متسارع ومرونة فائقة و أكبر وتعرض أقل لمخاطر الأزمة العالمية الراهنة بالمقارنة مع البنوك التقليدية. أوضحت الدراسة التي أعدها مارية محمد أحمد، المتخصصة في التمويل والعلوم المصرفية في الجامعة البريطانية في القاهرة وقامت بتحليل مستويات الربحية، ونوعية الأصول، والقيمة السوقية، ومعدل السيولة لـ ١٢ مؤسسة مصرفية إسلامية و ١٢ مؤسسة مصرفية تقليدية عاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أن المصارف الإسلامية حققت مستويات ربحية أفضل من حيث العائد على متوسط الأصول^{٤٦}.

- أشارت الدراسة التي حملت عنوان: «هل المصارف الإسلامية أكثر حصانة ومناعة من المصارف التقليدية في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة؟»، إلى تفوق المصارف الإسلامية أيضا من حيث سرعة ومدى نمو الأصول، وصافي الدخل المتحقق من تمويل الأنشطة، ونسبة رأس المال، فضلا عن كونها أقل اضطرابا للتمويل من القروض، وامتلاكها معدلات سيولة أفضل مقارنة بالمصارف التقليدية.

- وذكرت مارية أن الدراسة رأت أن المصارف الإسلامية تعتمد ممارسات مصرفية أفضل من مثيلاتها التقليدية خلال الأزمات الاقتصادية الواقعة والمحتملة، كما أثبتته الأزمة الاقتصادية الأخيرة، التي عزتها إلى طرق إدارة الأصول ومفاهيم إدارة المخاطر، مبينة أن الأصول تمثل ركيزة عمل المصارف الإسلامية، إذ يتعين أن تكون تلك الأصول

^{٤٥} بسيسو، فؤاد حمدي ، اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ، مؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العاشر حول مستقبل الاقتصادات العربية وتطورات مابعد الأزمة الاقتصادية العالمية، ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩ بيروت ، لبنان.

^{٤٦} يراجع الموقع الإلكتروني التالي:

حقيقية وذات قيمة وتتسم بصفة تسويقية معينة، الأمر الذي يجعلها أكثر ربحية من حيث تحقيق العوائد حتى في خضم أزمة مالية كالتى شهدها العالم مؤخرًا.

- وتابعت الدراسة: «ثمة سبب مهم آخر عزز ربحية المصارف الإسلامية وهي ركائز الاستقرار التي تجعلها أكثر مرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية»، لافتة إلى أنه بدلا من أن تمنح المدعين فوائد محددة مسبقا، تتجه إلى أن يحصل أصحاب حسابات المضاربة الاستثمارية على نسبة من أرباح المصرف، كواحدة من السياسات الإستراتيجية الآمنة.

تحديات لا بد من مواجهتها للتأهيل على المستوى المحلي والإقليمي تمهيدا للعالمية .

رغم الانتشار المتسارع للنشاط المالي الإسلامي في النطاق العالمي وفق ما سبق بيانه والنجاحات التي حققها وقوة الأسس العقائدية التي يستند إليها، إلا أن التحليل الموضوعي يقود إلى التأكيد على الصغر النسبي لثقل النشاط المالي على المستوى الدولي، وعدم بلوغه مستوى التقدم والتطوير الذي تتطلبه عملية نفاذه لهيكلية النظام المالي الدولي ، وذلك استنادا للعوامل التالية :

- رغم استكمال جزء هام من القاعدة المثلثة للأطر المؤسسية الحاكمة والمنظمة للنشاط المالي الإسلامي، وفق ما سبقت الإشارة إليه، إلا أنها لازالت يفتقر إلى ما يلي:

- وجود الأسواق المالية والنقدية ذات البناء المتكامل. فالحاجة لازالت قائمة إلى إقامة بورصة إسلامية عالمية للأوراق المالية الإسلامية. وعلى الرغم من وجود نواة لسوق مالي إسلامي في ماليزيا وتوجهات لتحويل سوق دبي المالي إلى سوق مالية إسلامية فلا زالت الحاجة قائمة لاستكمال جهود بناء السوق المالية الإسلامية في نطاق العالم الإسلامي وعلى المستوى الدولي.

- لم تتبلور بعد صيغة محددة للعلاقة التنظيمية والرقابية بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي (البنوك المركزية، هيئات الرقابة الإسلامية. المال وهيئات الرقابة على التأمين) ومؤسسات القطاع المالي، وقد أشير إلى ملاحظة هامة تتعلق بمدى قناعة هذه الأجهزة بالحاجة إلى ذلك استنادا لضعف قناعاتها الذاتية بجدوى الاقتصاد والنشاط المالي الإسلامي والحاجة إلى دعم عملية انتشاره^{٤٧}. لكن يمكن الإشارة في الوقت نفسه توفر جهود أولية لاستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية^{٤٨}.

^{٤٧} كامل، صالح، رئيس مجلس إدارة مجلس الخدمات للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مقابلة مع CNBC العربية، الجمعة ٢٠٠٩/٩/٥.
^{٤٨} إجابة عدنان اليوسف رئيس مجلس إدارة البنك على سؤال من الباحث الحالي حول ذلك أثناء انعقاد الجمعية العمومية للبنك الإسلامي الأردني، عمان بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٩.

- لازال التواجد المؤسسي للقطاع المالي الإسلامية محدود في النطاق الدولي ، خاصة ما يتعلق بذلك. يير المعتمدة لملاءة رأس المال التي تضعها لجنة بازل ٢ التابعة لبنك التسويات الدولي في جنيف بسويسرا حيث وضعت هذه المعايير دون أخذ وجهة نظر الدول الإسلامية ومؤسساتها المالية الإسلامية ، مع العلم بأن هناك جهود تبذل للمشاركة في هذه الجهود، خاصة في ضوء الأزمة المالية الدولية الجارية و بروز الاهتمام على المستوى الدولي فيما يتعلق بالنشاط المالي الإسلامي^{٤٩}.

- عدم وجود هيئات للتصنيف والرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية، رغم وجود نوايا لإقامة ذلك^{٥٠}.
- الطريق لازال متاحا لتطوير الأدوات المالية والصكوك الإسلامية، حيث بلغت قيمة الصكوك الإسلامية المصدرة في عام ٢٠٠٧ ما قيمته ٤٥ مليار دولار تراجعت قيمتها إلى ثلثي قيمتها هذه وذلك خلال عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية الدولية. مع ملاحظة أن قيمة تعاملات الداوجونز تقدر بحوالي ١٥٠ مليار دولار .
لذلك و على الرغم من تسجيلها لبعض التقدم إلا أن الصكوك الإسلامية لازالت ذات ثقل محدود في النطاق الإسلامي والدولي، علما بأن قيمة الصكوك الإسلامية التي تصدرها البنوك غير الإسلامية في النطاق الدولي تفوق ما تصدره البنوك الإسلامية، وأن هذه الصكوك في حاجة إلى المزيد من التطوير والتنوع المستند إلى الأصول الإنتاجية الحقيقية^{٥١}.

والخلاصة. د اختلافات في الاجتهادات الشرعية المتعلقة بالمعاملات الإسلامية ، بما فيها مبدأ اعتبار الفائدة ربا أم لا ودعوة إلى مواصلة الاجتهاد^{٥٢}، مما يشير إلى حالة من عدم التوافق الكامل في النشاط المصرفي الإسلامي والأسس الحاكمة لأنشطته. وهناك دعوة قائمة لتوحيد الفتاوى الإسلامي^{٥٣}.

- وفي استعراضها لمستقبل البنوك الإسلامية أشارت الباحثة إلى مواجهة هذه البنوك للعديد من التحديات المتمثلة في أن المصارف الإسلامية ما زالت في بدايتها، مقارنة بالمصارف التقليدية التي مر على انطلاقتها قرون عدة، ورغم المرونة التي أظهرتها المصارف الإسلامية في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، فإنها ستواجه الكثير من التحديات الجديدة في المستقبل.

- وأوعزت الدراسة ذلك إلى مسائل مهمة عدة، بحاجة إلى معالجة متأنية لضمان استدامة المصارف الإسلامية ونموها في المرحلة المقبلة، ومن تلك المسائل وجود اختلافات في الاجتهادات الاقتصادية الإسلامية، والحاجة إلى لوائح تنظيمية محورية، وأدوات لإدارة المخاطر، وتمويل في الأمد البعيد، وإجراءات محاسبية راسخة، وموظفين محترفين

^{٤٩} من محاضرات للباحث الحالي حول البنوك الإسلامية أقيمت في الجامعات الأردنية.

^{٥٠} بسيسو، فؤاد حمدي، رؤية اقتصادية حول الأزمة المالية في الولايات المتحدة والعالم بين النظام الرأسمالي و النظام الاسلامي ، محاضرة أقيمت في اتحاد الكتاب الأردنيين ، عمان ١٠/٩ / ٢٠٠٨.

^{٥١} بينما توقع د. إبراهيم عويس أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة جورج تاون الأمريكية استمرارية الأزمة لمدة عامين-ثلاث سنوات مع احتمال حدوث تحسن في الأزمة بدءا من الأسواق المالية إذا ما تدخلت شركات كبرى أمريكية مشترية في الأسواق المالية (تليفزيون الجزيرة -برنامج بلا حدود - يوم الأربعاء ١٠/٨/٢٠٠٨).

^{٥٢} عتيقة، علي ، الفرق بين الربا والفائدة المصرفية المعاصرة ، دعوة إلى مواصلة الاجتهاد ، ٢٠٠٩/٨

^{٥٣} كامل، صالح، مصدر سبق ذكره.

مختصين في الأعمال المصرفية الإسلامية، وكذلك الحاجة إلى سوق مالية راسخة بين المصارف، والتمويل مع تقاسم الأرباح^{٥٤}

والخلاصة. يشير تحليل الأداء المتعلق بالقطاع المالي الإسلامية إلى استناده إلى قاعدة مؤسسية وتشريعية وتنظيمية وأخلاقية تجعله مميزا ومتمتعا بميزة تنافسية كامنة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إلا أن الطريق أمام هذا القطاع لازال طويلا ليستكمل نجاحاته المحققة على المستوى الجزئي فيصبح جزءا من أو بديلا للنظام المالي الدولي. فمتى يمكن تحقيق ذلك ومتى يمكن إطلاق العوامل الكامنة في النظام المالي الإسلامي والعبور بها إلى واقع الإطار المؤسسي للنظام المالي الدولي؟

عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحددات نفاذه بديلا عن النظام الرأسمالي - الخلاصة

تشكل سلامة الأسس التي يقوم عليها البنين الاقتصادي الإسلامي بفروعه المالية والمصرفية البذرة الصالحة للإثمار على مستوى النظام الاقتصادي الدولي بشكل تدريجي، وذلك استنادا لنتائج التحليلات السابقة التي أحررت حول حصاد النظام الرأسمالي في ضوء الأزمات الاقتصادية الدورية التي ضربت عالمنا المعاصر في ظلّه، بالإضافة إلى التحليلات المتعلقة بأداء النظام الاقتصادي الإسلامي التطبيقي، خاصة فيما يتعلق بقطاعه المصرفي الإسلامي.

ونفاذ النظام المصرفي والمالي الإسلامي في هيكلية النظام المالي والمصرفي الدولي مرهونة بمتابعة الجهود الرامية إلى ترسيخ هذه التجربة المعاصرة والتي لم يمض على الشروع فيها أكثر من نصف قرن. واستكمال كافة المقومات والشروط والمعايير سابق الإشارة إليها ووفق إرادة سياسية على مستوى العالم الإسلامي تفرض قوتها وحضورها على المستوى الدولي^{٥٥}. وتنعكس في دعم الأجهزة المنظمة والمشرفة والمراقبة على القطاع المالي في الدول الإسلامية. كما يتطلب ذلك توفير الحاكمية الرشيدة في القطاع المالي الإسلامي المستفيدة من التجربة المالية والمصرفية العالمية وفي تطبيقاتها بعد تكييفها لتناسب ومتطلبات ومعايير الشريعة الإسلامية الغراء. ولكون النظام الإسلامي وتصوراته يشكل كلا متكاملًا ومتربطًا في القاعدة العقائدية التي ينطلق منها في العبادات والمعاملات فإن تحول النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى نظام عالمي مرهون بعملية التكامل المشار إليها مما يكسبها وحدة التوجه والمسار والانطلاق بعيدا عن الازدواجية القائمة في النظام الاقتصادي والمالي القائم حاليا في العالم الإسلامي.

لكن مجموعة التحديات التي تواجه ترسيخ البنين الاقتصادي والمالي والمصرفي الإسلامي في العالم الإسلامي وفي تطبيقاته الجارية على مستوى العالم أولا تقف حائلا أمام تسارع معدل انتشار واعتراف الدوائر السياسية والاقتصادية العالمية بأنه يجب أن يشكل جزءا رئيسيا من النظام الاقتصادي الدولي في أطره المؤسسية والقانونية والفنية المفاهيمية. ولكن الدعوات المنتشرة حاليا وانتشار مؤسسات الصيرفة والتأمين وشركات التمويل الإسلامية تشير إلى القناعة بتوفر الفرصة للاستفادة من تطبيق المفاهيم المصرفية والمالية الإسلامية التي أثبتت جدواها في التطبيق وفي مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية.

^{٥٤} المصدر نفسه.

^{٥٥} كامل، صالح، مرجع سبق ذكره.

سبقت الإشارة إلى هذه التحديات التي تشكل دعوة لمتابعة تدعيم واستمرارية تطوير الأنشطة الإسلامية الاقتصادية والمالية في الإطار الجغرافي الإسلامي أولاً والعالمي ثانياً ، خاصة ما يتعلق ببناء قاعدة التطوير المستمر لأدوات التوظيف المالي والاستثماري الإسلامي وترسيخ البنيان المؤسسي للصيرفة الإسلامية وخلق قاعدة بشرية وتكنولوجية متقدمة ترفد العمل الاقتصادية الإسلامية بكافة فروعها باحتياجاته الأساسية . وعلى مدى نجاح الأطر والأنظمة السياسية النافذة في العالمين العربي والإسلامي فيما يتعلق بقيادة النهوض من الكبوة الإنمائية الحالية والانطلاق في مسارات التنمية الإنسانية المتكاملة بمعدلات متسارعة أسوة بالدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة ، على مدى هذا النجاح تتوقف سرعة انتشار مفاهيم وتطبيقات النظام الاقتصادي الإسلامي في النطاق العالمي كبديل ينقذ البشرية من أعاصير الأزمات المتلاحقة ويحقق لها رفاهيتها وسعادتها الاقتصادية والإنسانية .

مراجع البحث

المراجع باللغة العربية

إبراهيم عويس، تليفزيون الجزيرة - برنامج بلا حدود - يوم الأربعاء ٨/١٠/٢٠٠٨

الأمين، عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، (عمان: الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٢)،

الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي. (القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨٦)، ص ٣٨٣.

الحلايقة محمد، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق رأس المال والاقتصاد العربي ، مركز دراسات

الشرق الأوسط والأكاديمية العربية للعلوم المصرفية ، ٨/١١/٢٠٠٨ .

العصراوي، أحمد عيسى، استاذ الحديث وعلوم السفن بجامعة الأزهر، الأزمة المالية العالمية والإسلام، الأهرام

٣١/٧/٢٠٠٩، ص ٤٠ .

العوضي، رفعت السيد ، استاذ الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الأزهر، ، الأزمة المالية العالمية والإسلام،

الأهرام، ٣١/٧/٢٠٠٩، ص ٤٠ .

الفاروقي، تحسين التاجي، القاموس و مصطلحات المصارف و المال و الاستثمار ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية

و المصرفية، سلسلة القواميس (١).

العلمي، مهدي، "أخلاقيات العمل الاقتصادي والمالي" ،سلسلة أبحاث نشرت على صفحات مجلة المستقبل

الاقتصادي التي صدرت عن مركز المستقبل الاقتصادي للإستشارات والدراسات الإستراتيجية ،خاصة الأعداد الرابع

والخامس من المجلد الأول (كانون أول ٢٠٠٣ و كانون ثاني ٢٠٠٤) والعدد السابع (نيسان/أيار ٢٠٠٤) عمان -

الأردن.

بسيسو،فؤاد حمدي ، اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ، مؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العاشر

حول مستقبل الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩ بيروت ، لبنان.

بسيسو،فؤاد حمدي ،القطاع المالي الفلسطيني بين التنمية النازفة والتنمية الخلافة ، اطار مفاهيمي تطبيقي ،بحث قدم إلى مؤتمر الجامعة الإسلامية حول تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي ،١٣-١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٦ ، غزة - فلسطين .

بسيسو،فؤاد حمدي ،"محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية - الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات "، منشورات اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٠..

بسيسو، فؤاد حمدي، رؤية اقتصادية حول الأزمة المالية في الولايات المتحدة والعالم بين النظام الرأسمالي و النظام الاسلامي ، محاضرة ألقيت في اتحاد الكتاب الأردنيين ، عمان ٩/١٠/٢٠٠٨ .

حيان ،أحمد سليمان، النظام النقدي الدولي بين الماضي والمستقبل ، اقتصاديات ، الثورة ، ٣/١٢/٢٠٠٨ .
سعد الدين، نزار، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١،ص١١٧.

عتيقة ،علي ، الفرق بين الربا والفائدة المصرفية المعاصرة ، دعوة إلى مواصلة الإجتهد ، ٢٠٠٩/٨/٢٠٠٩.
كامل، صالح ،رئيس مجلس إدارة مجلس الخدمات للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مقابلة مع CNBC العربية،الجمعة ٥/٩/٢٠٠٩ .

مشهور ، نعمت عبداللطيف، الزكاة- الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي سلسلة الرسائل الجامعية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الولايات المتحدة،١٩٨١...
مصطفى، محمد سمير، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية ، بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،العدد٤٦،ربيع ٢٠٠٩،السنة السادسة عشرة ،ص١٦..

مطرجي، فؤاد، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠٠٨ ، الاستثمار في الاستقرار، ١٣ - ١٤/١١/٢٠٠٨ ، بيروت / لبنان .

منتدى التمويل الإسلامي، اسطنبول ١٤/١٠/٢٠٠٨ .

المراجع باللغة الإنجليزية

Beseiso,F.H, **Challenges to Economic Crisis Management in the Arab World , Seminar Organised by Konrad AdenauerStiftung and AUB , International and Arab Perspectives On the Recent Economic Crisis Market Or State Failure? At the American University of Beitut , Beitut June 19,2010.**

Donald D. Ball , International Business, Twelfth Edition (U.S: Mc Graw Hill, 2010)

Hirschey, M. Economics for Managers, (U.S, Thompson South Western, 2006).

IMF, EYE OF the storm- New Style Crisis Prompt rethink about prevention and resolution measures, **finance & Development**, vol.39, No4.

Kynes, J.M (1936) **The General Theory of Employment, Interest and Money**, Harcourt Brace and Co. Inc

Lael Brainard, Under Secretary of the Treasury for International Affairs, Two Years after the Crisis: The Global Economic Agenda, Prepared remarks delivered within a speech at the event "[Two Years after the Crisis: The Global Economic Agenda](#)" Peterson Institute for International Economics, July 26, 2010

Long tail. Avinash D. Persaud and John Plender, "Ethics and Finance – Finding Moral Compass in Business Today," **In Finance & Development**, IMF, Vol. 44, No.3, Sep. 2007 – Book Reviews.

Marx, K.A, **contribution to the critique of political economy** (Chicago Kerr, 1904)

Mishkin, Frederick, **The Economics of Money, Banking and Financial Markets** (U.S: Pearson Addison Wesley, 2007) pp. 513-528.

Paolo Mauro and Yishay Yafeh, **Financial Crises of the Future**, IMF, **Finance & Development**, December 2007, Volume 44, Number 4

Samuelson, P.A. and Nordhaus, W.D. Economics. Seventeenth edition, (U.S, Mc Graw Hill, 2001) PP.30-31.

Schumpeter, I., Business Cycles (New York: MC Graw-Hill, 1939) Vol.1.

Steven Fink, **Crisis Management : Planning for the Inevitable** (New York : American Management Association, 1987)

Thomas P. Fitch, **Dictionary of Banking Terms**, BARRON'S BUSINESS GUIDE, fourth edition, U.S, 2000.

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية: <http://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm>
- موقع IMF الإلكتروني: (www.imf.org) IMF, Factsheet , April 2008A ،
- الموقع الإلكتروني لصحيفة الراية القطرية <http://www.raya.com> ، تقرير المرصد الاقتصادي في الجامعة
الأردنية (٢-٢).

- الغزالي، عبد الحميد ، في تشخيص أسباب الأزمة من خلال دراسته القيمة المنشورة على موقع الجزيرة
الألكتروني -الاقتصاد والأعمال والتي طرحت السؤال التالي : الاقتصاد الإسلامي ..هل هو المخرج؟ يراجع موقع
الجزيرة الإلكتروني التالي: <http://www.diconline.org/NewsPrint.aspx?id=8401>، **نقلا عن صحيفة الشرق
الأوسط ٢٠١٠/٧/١٦ .**

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID={545FAE1E-5A6C-451B-81B0-F39E8B56BFA9}> . ٢٦/10/2009.

قامت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعقد ندوة في دمشق حول الرأسمالية الاجتماعية بحضور عدد من
الاقتصاديين ، أنظر الصفحة الإلكترونية التالية:

http://www.annour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=8707&Itemid=26

٢٠٠٨

www. Worldbank.org

www. Unctad.org